آثار الفساد المالي والإداري على الاقتصاد المصري فى إطار التجارب الدولية ومؤشرات منظمة الشفافية العالمية

د/ إسلام محمد محمد شاهين [١]

أستاذ مساعد اقتصاد

المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة – طنطا .

مقدمة :

حظيت ظاهرة الفساد Corruption باهتمام الكثير من الباحثين واتفقت الآراء على ضرورة وضع إطار مؤسسي للحد من مشكلة الفساد بآليات محدده لجميع صوره وفي كافة المجالات لدفع عملية التنمية الاقتصادية . وتعد مكافحة الفساد أحد الظواهر المنتشرة فى جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وذلك بسبب الآثار المدمرة للفساد على كافة القطاعات . وتتمثل النتائج الرئيسة للفساد فى هدر الموارد الاقتصادية للمجتمع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . حيث إن المبالغ المهدرة بسبب الفساد إذا ما استثمرت كانت ستؤدي إلى انفاق للقطاع الاستهلاكي والذي بدوره يخلق زيادة فى الناتج وكذلك الدخل يزيد نحو ٤ مرات حجم المبالغ المستثمرة بما يرفع من معدلات التنمية والنمو الاقتصادي، فمعدلات النمو الاقتصادي تعد انعكاساً لمقدار الإنتاج الناتج من القطاعات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال إذا لم يتسن الحصول على مبالغ التهرب الضريبي ، فهي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، وكذلك أيضاً هروب مبلغ يقدر بنحو ١٨٤ مليون دولار من الإنفاق القومي على سبيل المثال ، ستؤدي إلى خسارة فى الدخل القومي تقدر بنحو ٨٠٢،٢٩٣ مليون دولار . ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية فى مكافحة الفساد فى الدول المشابهة للمجتمع المصري ؛ لاستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة بها للدولة المصرية [٢] .

---

(١) د. إسلام محمد محمد شاهين: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة - كلية الحقوق – جامعة حلوان ، أستاذ مساعد اقتصاد– بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا . تتمثل اهتماماته البحثية فى الاقتصاد الكلي ، والتنمية المستدامة ، مكافحة الفساد .

E-mail: dr.islam444@gmail.com

(٢) أحمد مصطفى محمد معبد ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري ، ص ٩٢ - ١٣٦.

وتمثل الآثار السلبية للفساد عقبة رئيسة أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإهدارا للموارد وتحدي لجهود الحكومات فى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وعلى المستوى المحلي شهدت مصر جهوداً لمكافحة الفساد أكدته مادة (٢١٨) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ بالتزام الدولة بمكافحة الفساد من خلال الأجهزة والهيئات الرقابية ذات الصلة والعمل على تحقيق النزاهة والشفافية وسيادة القانون ، كما تم إنشاء اللجنة الوطنية ولجنة فرعية منبثقة عنها بهدف مكافحة الفساد . وكذلك هناك جهود مبذولة فى الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٤ كمدخل رئيس لمكافحة الفساد ، وكذلك تصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥ ، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤ ، ويمثل الجهد الأبرز فى إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها (٢٠١٤–٢٠١٨) ومن (٢٠١٩-٢٠٢٢) ، بجانب وضع خطة تنفيذية لمكافحة الفساد والارتقاء بالتنمية المستدامة[١] ، الأمر الذي كان له تأثير واضح ترتيب مصر وتقدمها بمؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠م والصادر عن منظمة الشفافية العالمية فى ٢٣-١-٢٠٢٠ [٢] .

مصطلحات أساسية : الفساد - الفساد المالي- الفساد الإداري .

إشكالية البحث :

تكمن المشكلة البحثية فى التساؤل التالي» ما هي أسباب وآثار وآليات المواجهة الملائمة فى سبيل تحقيق التنمية فى مصر ؟ «

وتثير الدراسة عدد من الأسئلة الفرعية ، تتمثل فى :

- ما هي أسباب تراجع ترتيب مصر بمؤشر مدركات الفساد ؟
- ما هي الأسباب والآثار السلبية المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد ؟
- ما هي آليات المواجهة للحد من تفشي الفساد فى ظل التجارب الدولية وتقرير منظمة الشفافية العالمية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ ؟

(١) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨، ٢٠١٩-٢٠٢٢م ، ص ١ .

(2) -https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

تقديم إطار مفاهيمي لمعرفة أسباب وآثار وصور وأنواع الفساد.

استكشاف طبيعة العلاقة بين مؤشرات مدركات الفساد ودورها فى الحد من الفساد فى ظل التجارب الدولية ،ومؤشرات مدركات الفساد ،والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ .

وضع آليات كفؤة وفعالة لمواجهة ظاهرة الفساد .

فرضية البحث: -

فى ضوء إشكالية وأهداف البحث ، تم صياغة فرض رئيس وهو « تسعى مصر للاندماج فى المؤشرات العالمية لمدركات الفساد بما يضمن النمو والتنمية الاقتصادية والتقدم فى مؤشرات مدركات الفساد باستراتيجيات واضحة لتحقيق التنمية المستدامة».

منهجية البحث :

بالنظر إلى طبيعة البحث وبغرض معالجة الإشكالية فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها. كذلك تم استخدام المنهج الاستنباطي لتوضيح الآثار والمؤشرات. كما يتبع البحث منهج التحليل الكمي المستند إلى المعلومات الرسمية التي تصدر فى منشورات المنظمات العالمية والبنك الدولي (World Bank) ، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) ، والامم المتحدة (United Nations). وأخيرا يستخدم المنهج المقارن لبيان مؤشرات منظمة الشفافية العالمية ووضع مصر بين هذه المؤشرات بالنسبة لدول العالم .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : ركز البحث على أسباب وآثار الفساد وخاصة المالي والإداري ومؤشرات مدركات الفساد وآليات مواجهته فى ظل التجارب الدولية وتقرير منظمة الشفافية العالمية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ .

الحدود الزمانية : تم تطبيق البحث خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٠م ، وفقاً للبيانات المتاحة من تقرير منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠٢٠ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

الحدود المكانية :أجري البحث وفق بيانات مؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ فى ظل الاستراتيجية الوطنية المصرية بمرحلتيها ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ٢٠١٩-٢٠٢٢ .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث فى المساهمات التي يمكن أن يقدمها من خلال :-

توصيف الواقع العملي لمؤشرات مدركات الفساد فى ظل التجارب الدولية .

المساهمة فى تحديد الأسباب والأنواع والآثار .

تعاظم الدور السلبي لظاهرة الفساد على الأداء الاقتصادي ، وتراجع معدلات الأداء وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتراجع ترتيب مصر عربياً ودولياً .

إسهام النتائج التي سيتم التوصل إليها فى إحداث تغييرات وتعديلات على وضع مصر عربياً ودوليا ، واقتصادياً واجتماعياً .

الإطار العام للبحث :

يهتم البحث ببيان الإطار المفاهيمي للفساد وصوره وأنواعه وآثاره وفقاً للمؤشرات العالمية لمدركات الفساد واستراتيجية مصر لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، وتحقيقاً لأهداف البحث ، قام الباحث بتقسيمه على النحو التالي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد وأنواعه وأشكاله .

المبحث الثاني : أسباب الفساد وآثاره المالية والإدارية .

المبحث الثالث : التجارب الدولية فى الحد من الفساد المالي والإداري فى ظل الاستراتيجية الوطنية المصرية لمكافحة الفساد .

المبحث الرابع : مؤشرات مدركات الفساد العالمية لعام ٢٠٢٠م .

المبحث الخامس : آليات مواجهة الفساد المالي والإداري .

واختتم البحث بالنتائج ، وفى ضوئها تم تقديم مجموعة من التوصيات مصحوبة بالإجراءات العملية والتنفيذية ، وخاتمة البحث .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للفساد وصوره وأنوعه

المطلب الأول : مفهوم الفساد :

يمكن تعريف الفساد (Corruption) فى اللغة بالبطلان والاضطراب والخلل والتلف والعطب [١] ، فيقال أفسد الشيء بمعنى أساء استعماله [٢] ، وهناك محاولات لتعريف الفساد حيث لم يتفق على تعريف جامع شامل للفساد [٣]. ولكن هناك مفاهيم عدة تختلف باختلاف نوع الفساد [٤] ، فقد عرف البنك الدولي الفساد بصفة عامة على أنه سوء استعمال السلطة وذلك لأغراض ومنافع خاصة [٥] ، بينما يعرف أيضاً بأنه استغلال الموارد العامة بهدف تحقيق مكاسب خاصة ضد المصلحة العامة [٦] ، فى حين تعرفه منظمة الشفافية العالمية على أنه إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة [٧]،وفي نفس السياق يمكن تعريفه بأنه كل إخلال بالمصالح والواجبات العامة [٨]، بينما يقصد بالفساد المالي بأنه ذلك السلوك غير المشروع والمتمثل فى هدر المال العام وكل ما هو مخالف للقانون ، أما الفساد الإداري فيعرف بأنه استغلال المنصب وذلك لتحقيق أهداف شخصية على حساب المصالح العامة ، وأيضاً عرف بأنه سوء استخدام الموارد العامة وذلك لتحقيق مصلحة شخصية دون وجه حق [٩] .

(١) محمد منصور حسن ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، ذاتية الشريعة الإسلامية فى الوقاية من الفساد الإداري ، ص ٧١ – ٩٠.

(٢) المعجم الوجيز ، الجزء الثاني ، ص ٦٨٨ ، ٤٧١ مادة فسد .

(٣) محمد سعيد بسيوني ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ،السنة ٦،عدد خاص،٢٠١٦،تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ص٣٦– ٧٠. وأنظر أيضاً : محمد سعيد بسيوني ، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد ١٠٤، العدد ٥١١، ، ٢٠١٣، تأثير الفساد فى الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ص ٤٥١-٥٠٨.

(4)- Toader, T., Onofrei, M., Popescu, A. I., & Andrieș, A. M. (2018). Corruption and banking stability: Evidence from emerging economies. Emerging Markets Finance and Trade, 54(3) 591-617.

(5) - Youngdahl, J. (2017). Corruption in Finance–The role of the investment consulting and the financial auditing industries. The handbook of business corruption: cross-sectoral experiences, 279-304.

(6) - Choudhury, A. J, & Choudhury, B. (2019). Value Based Management Education: Corruption Issues and Indian Experience. International Journal of Research in Business Studies, 4(1),203-214.

(7) - Ackerman,R.,(1999) .Susan Corruption and Government : Causes Consequences , and Reform . Cambridge , UK : Cambridge University Press

(٨) - عياد محمد علي باش، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: ٥، العدد: ٣، ٢٠٠٢، الفساد الحكومي فى الدول النامية، ص ٢٠٣-٢٤٤.

(٩) أسـار فخري عبد اللطيف ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد الرابع ، ٢٠٠٦ ، أثر الأخلاقيات الوظيفية فى تقليل فرص الفساد الإداري فى الوظائف الحكومية ، ص ١-٢٢ .

وأنظر أيضاً:

-Tanzy V.& Hamid,D.,(2014): Corruption public investment and growth, IMF, working paper.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الفساد بوجه عام هو انحراف دون وجه حق عن منظومة التشريعات والضوابط والقيم الفردية [١] ، وأن الفساد الإداري هو انحراف عن السلوك الوظيفي أو التنظيمي للموظف أثناء تأديته عمله لتحقيق دوافع خاصة ولا يتعلق فقط بالتزوير والرشوة بل بكل مظاهر الفساد التي تعرقل المصالح العامة . ويتم قياس درجة انتشار الفساد الإداري بصوره وأنواعه سواء التنظيمي أو السلوكي أو قياس الفساد الاقتصادي والمالي أو الفساد الجنائي وذلك باستخدام مقاييس عدة [٢] . ويرى الباحث أن تعريف البنك الدولي يقصر مفهوم الفساد على القطاع العام والحكومي فقط بينما تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد أوسع نطاقاً يشمل العام والخاص .

ويمكن للفساد الإداري أن يحدث بالرشوة أو بطرق عدة مثل استغلال الوظيفة العامة بسوء استخدام السلطة أو بتعيين أقارب أو سرقة للمال العام [٣] ، وكذلك كل التصرفات التي يقوم بها المدراء أو الموظفون ويضعون بها مصلحتهم الخاصة فوق المصلحة العامة [٤] ، أو كل تصرف مقبول من قبل طرفين تعجز الطرق الرسمية عن الوصول إلى أهدافهما الخاصة ،أو كل تصرف يتم على خلاف استغلال الموارد استغلالاً أمثل ويهدر الموارد الاقتصادية للدولة ، سواء كان السبب إهمالا أو لتحقيق منفعة خاصة [٥] .

المطلب الثاني : صور وأنواع الفساد وخصوصياته : تتعدد صور الفساد سواء فى القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، ما بين محسوبية ومحاباة ورشوة وابتزاز وواسطة ويمكن التفرقة بينهم ، حيث يقصد بلفظ الفساد (Courruption) كل خروج عن المشروعية مثل الرشوة وما فى حكمها ، بينما يقصد بمفهوم (Bribery) الرشوة وهي كل مخالفة للأصول بالامتناع عن أو تنفيذ عمل معين أو الحصول على منافع أو أية أموال ، فى حين يقصد بمفهوم (Nepotism) المحسوبية وهي تنفيذ عمل لصالح

(١) إبراهيم محمد إبراهيم التمساحي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الجنائية للمشرع المصري فى مكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون العقوبات المصري ، ص ١٩٣ - ٢٢٣.

(٢) بشير مصطفى ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة ١٣، العدد ٣٦، ٢٠٠٦، الفساد الاقتصادي ، ص ١٢٥-١٤٥.

(٣) مفيد دنون يونس ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،العدد ١٠١، المجلد٣٢، العراق، ٢٠١٠، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ، ص٢٤٦.

(٤) طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، ٢٠١٠، ص٣٥٢.

(٥) - عبد الله بن عبد الكريم السالم ، مجلة البحوث الإدارية، مج ٢٨، العدد ٩٠ ، مصر، ٢٠١٠، نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري فى المنظمات العامة، ص ١٤-٥٣ .

جهة أو فرد دون وجه حق ، فى حين يقصد (Favoritism) المحاباة وهي حصول جهة ما دون وجه حق على مصالح معينة ، بينما يقصد بمصطلح (Wasta) الواسطة التدخل لمصلحة جهة أو فرد دون الالتزام بالأصول اللازمة والكفاءة المتطلبة دون وجه حق[١] . أما مصطلح ابتزاز (Blakmailing) يعني محاولة دفع شخص للحصول على مال مقابل تقديم خدمة له[٢].

وتعد صور الفساد قلب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث إنها تتسبب فى خلل جسيم يصيب قيم وأخلاقيات العمل وبالتالي المجتمع ككل ، فيؤدي لشيوع حالة لدي الأفراد تبرر الفساد وتجد لهم ذرائع ما يبرر استمراره . فيلاحظ أن العمولات والرشوة والسمسرة أخذت تشكل نظام حوافز جديد فى المعاملات اليومية لبعض من الموظفين ، وهنا يكون الدخل الخفي الناجم عن الفساد هو الدخل الحقيقي بل قد يفوق أحياناً الدخل الاسمي مما يجعل الأفراد يفقدون الثقة فى قيمة عملهم ، وبالتالي يوجد التفريط التدريجي فى أداء الواجب الوظيفي والرقابي فيتم إعطاء تراخيص العمارات بلا ضوابط ، وتسليم الانشاءات غير مطابقة للمواصفات ، ويتم الغش للمواد الأساسية ، وتهريب السلع فى السوق السوداء ، والتعدي علي أراضي الدولة والإشغال غير القانوني مما يفقد الدولة والقانون الهيبة ، وعندما يشعر المواطن العادي أن القانون واللوائح والجزاءات لا تطبق إلا عليه فإنه يفقد الثقة فى الدولة وتصبح مخالفة للقانون هي الأصل واحترامه استثناء ، ويضيع الحد الفاصل بين المال الخاص والعام والمصلحة الخاصة والعامة ، وتتآكل القيم وثمار تنمية وتهدر المثل العليا للمجتمع [٣] . ويبين الشكل رقم (١) أهم صور الفساد :-

(١) رضا عبد الحليم عبد المجيد ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات ، ص ٣ – ٣٥. وأنظر أيضاً :

Park, J. (2012). Corruption, soundness of the banking sector, and economic growth: A cross-country study. Journal of international money and Finance, 31(5), 907-929.

(٢) رشا فاروق أيوب ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦، جرائم الفساد السياسي – جريمة الرشوة كأحد صور جرائم الفساد السياسي والإداري فى التشريع المصري، ص ٣٧٧ – ٣٩٦.

(٣) محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية ، الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع المعهد السويدي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ،ص ٧٩ .

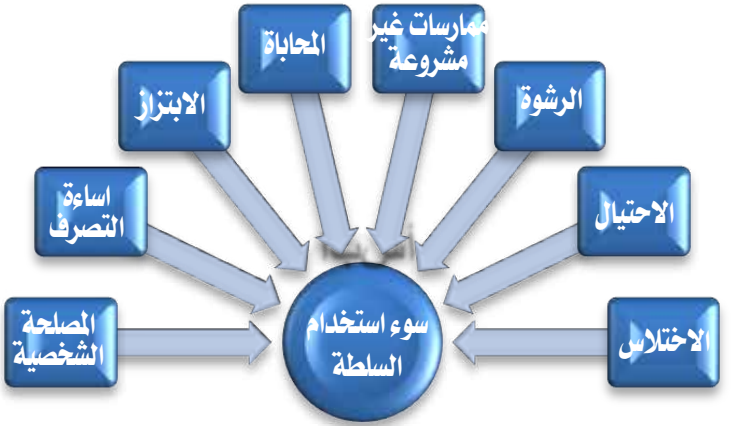

شكل رقم (١)

يبين صور الفساد

Source: Mauro , p., (2009) Corruption and growth, quarterly 6 journal of CCOYOri, O. 110, No. 3, August, p. 681 .

وتتعدد أنواع الفساد طبقاً للزاوية التي ينظر إليها :

أولاً: من حيث الحجم: وهو على نوعين:

أ-الفساد الرأسي (الكبير) Vertical Corruption: وهو ما يقع من كبار مسؤولي وموظفي الدول مثل رؤساء الدول والوزراء [١] . ويتضمن هدراً لمبالغ مالية مرتبطة بالصفقات الكبري فى مجال المقاولات أوتجارة السلاح وأساس هذا الفساد هو الجشع ويهدف لتحقيق مصالح خاصة[٢]،وكلما زادت حساسية الوظيفة ارتفع حجم الفساد [٣].

ب-الفساد الأفقي (الصغير) Horizontal Corruption: ويقصد به الفساد الذي يقع من صغار موظفي الدولة والمتعلق بأداء الوظائف الروتينية [٤] ، ويمارس من فرد دون الاتفاق مع آخرين ، وأساس هذا الفساد ليس الجشع بل الحاجة الاقتصادية

(١) - دهيمي جابر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢، دور آليات الحوكمة فى الحد من الفساد المالي والإداري ، ص ١-٤٠.

(٢) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ص ٢ .

(٣) عادل محمد عبد الرحمن، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٣، العدد ٥٠٢، مصر ،٢٠١١، الفساد الإداري ، دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط ، ص ٣٦٢-٣٩٩.

(٤) سمر عادل حسين ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية فى مكافحته ، ص ١٢٠- ١٥١ .

كقيام الموظف بأخذ رشوة مقابل للخدمات ، وكذلك أو السرقة أو التزوير أو المحسوبية أو عدم الأمانة [١] ، أو تخصيص الأراضي بقرارات إدارية عليـا تستخدم كمضاربات عقارية فيما بعد لتكوين ثروات ، وكذلك إعادة تدوير [٢] ، وأيضاً القروض التي تمنحها المصارف مجاملة دون ضمانات لكبار رجال ، وكذلك الإتاوات والعمولات لعقود صفقات السلاح والبنية التحتية [٣] .

ثانياً: من حيث الانتشار: وهو على نوعين:

أ- الفساد المحلي: ويقصد به تفشي الفساد داخل البلد الواحد ، ولا يرتبطون فى فسادهم بشركات أو منظمات أجنبية تابعة لدولة أخرى [٤] .

ب-الفساد الدولي: ويقصد به الفساد متعدد الأبعاد على نطاق دولي . وقد تترابط المؤسسات والشركات الدولية والمحلية فتأخذ شكل منافع ذاتية [٥].

وهناك العديد من الانواع الأخرى للفساد التنظيمي داخل المؤسسات العامة : ويقصد به تلك المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل بالوظيفة العامة ، مثل عدم أداء العمل بدقة وأمانة أو الامتناع عن أدائه أو عدم طاعة أوامر المديرين أو التراخي أو عدم الالتزام بمواعيد العمل أو إفشاء أسرار العمل أو عدم تحمل المسئولية المنوطة له [٦] وأيضاً الفساد السلوكي : ويقصد به كل فساد يرتكبه الموظف متعلق بسلوكياته الشخصية ،مثل : سوء استعمال السلطة والمحاباة والمحسوبية والواسطة [٧] ، وكذلك عدم الحفاظ على كرامة الوظيفة كالعمل لدى الغير بغير إذن جهة العمل أو الاشتغال بعمل تجاري أو شراء ما عرضته جهة عمله للبيع ، وكل ما من شأنه الإضرار بالوظيفة

(1) Edirisuriya, P. (2017). Financial Deepening, Economic Growth and Corruption: The Case of Islamic Banking. Review of Economics & Finance, 8, 1-16. See also :

- Aguilar, M, Gill, J, & Pino, L. (2000). Preventing fraud and corruption in World Bank projects. A Guide for Staff. Washington, DC: The World Bank.

(٢) محمد سعيد بسيوني ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٣) - محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص ٨٢ .

(٤) - تقرير منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠١٩ .

(٥) - شيماء عادل فاضل ، على طارق جاسم ، مجلة الدنانير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، العدد ١٢ ، ٢٠١٨، دور مؤسسات المجتمع المدني فى العراق فى مكافحة الفساد المالي والإداري ، ص ١١٢-١٥٠ .

(٦) - عادل بن احمد الشلقان ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد ٢٥ العدد ١، ٢٠٠٣،الفساد الإداري فى المؤسسات العامة والمشكلة و الحل، ص٣٣٣ - ٣٦٦ .

(٧) - رعد عبدالله الطائي ، المجلة الاقتصادية ، كلية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، المؤتمر العلمي السادس، تحليل العوامل المؤثرة فى الفساد وصياغة استراتيجية وطنية لمكافحته فى الجهاز الإداري الحكومي فى العراق ، عدد خاص ، ٢٠١٥. ص ٧٥-١٠٢.

العامة[١] ، وهناك كذلك الفساد المالي ومخالفة الأحكام قوانين المال العام : ويقصد بها تلك المخالفات المتعلقة بالموظف من الناحية المالية ، مثل مخالفة الأحكام والقواعد المالية طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها بالدولة وضياع الحقوق المالية للدولة نتيجة الإهمال أو التقصير[٢] ، والاحتيال والتهرب الضريبي والجمركي[٣]،ومخالفة قانون المناقصات والمزايدات وقانون المخازن والمشتريات[٤] ، ومنح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لمؤسسات دون وجه حق لتحقيق مصالح متبادلة[٥] ، كما يوجد الفساد الجنائي : ويقصد به المخالفات ذات الشق الجنائي والتي تصدر عن الموظف العام ، مثل جرائم التزوير والرشوة والاختلاس والسرقة[٦].

وتتعدد أيضاً أنواع الفساد مثل الفساد السياسي والثقافي والشامل والجزئي والاجتماعي ومنظمات الأعمال الخاصة ، وهو ما يتضح من خلال جدول رقم (١) :

(١) سامية بعيسي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، دور ثقافة التطوير الذاتي للموظفين فى تطويق الفساد الإداري – مدخل التحلي بأخلاقيات العمل ، ص ٢٠٢-٢٢٨

(٢) - عادل محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .

(٣) بشير مصطفى، مرجع سابق ص ١٣٧.

(٤) - عادل محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ٣٦٤ .

(٥) حسين محمد مصلح ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، الإطار القانوني لمكافحة الفساد ، ص ٣٩٧ – ٤٣٢.

(6) - Jha, C. K. (2019). Financial reforms and corruption: Evidence using GMM estimation. International Review of Economics & Finance, 62, 66-78.

أنظر أيضاً : ثروت عبد الصمد محمود ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الجنائية لمكافحة الفساد فى جرائم الإنفاق العام ، ص ٣٢١ – ٣٤٢.

جدول رقم (١)

أنواع وخصائص الفساد الإداري

أنواع الفساد	مصدره	شموليه التأثير	اكتشافه	المعالجة	تكلفة معالجته	درجة العلنية
الكبير	كبار الموظفين	شامل	صعب	بطيء	مكلف	واضح إلى متوسط
الصغير	صغار الموظفين	جزئي محدود	سهل	سريع	بسيط	واضح
الشامل	جميع أجهزة الدولة	شامل	سهل	بطئ جدا	مكلف جدا	واضح
الجزئي	أجهزة محددة	محدود	سهل	سريع	متوسط إلى منخفض	غير واضح
السياسي	كبار الساسة	شامل	صعب للبعض	بطئ	مكلف	واضح إلى متوسط
الثقافي	الإعلام والبحوث	شامل	صعب ومعقد	بطئ نسبيا	مكلف أحيانا	علني
البيروقراطي	العاملين بالحكومة	محدود	سهل	سريع	مكلف جدا	غير واضح
المنظمات الخاصة	أفراد المنظمة	محدود	سهل	سريع	متوسط	متوسط
الاجتماعي	المجتمع	شامل	صعب	بطيء جداً	مرتفع جدا	علني

المصدر: سمر عادل حسين ، مرجع سابق، ص ١٣٠.

المبحث الثاني

أسباب وآثار ظاهرة الفساد المالي والإداري

يتسم الفساد دوماً بأن له بيئة حاضنة تترك عادة العنان له لينتشر دون كبح جماحه ، وتهيأ الفرصة له لكي ينمو ويستمر ، لذا وجب بيان الأسباب الحقيقية لتلك الظاهرة حتى يمكن إيجاد آلية للحد منه والتخفيف من آثاره . ويفترض لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره ، ولكون الفساد ظاهرة شمولية فقد تعددت أسبابها لتشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية والشخصية والمؤسسية والبيئية [١] ، وقد شهدت مصر العديد من المتغيرات - خاصة بعد ثورتي٢٠١١ ، ٢٠١٣ - على كافة المستويات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً [٢] .

المطلب الأول : أسباب الفساد : وتعود أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري كما هو موضح بالشكل رقم (٢) :-

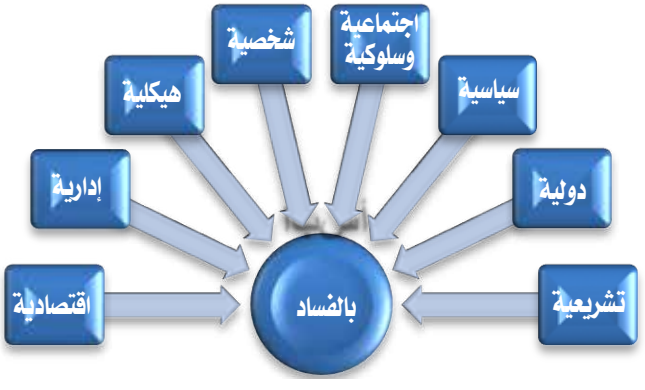

شكل رقم (٢)

يبين أسباب الفساد المالي والإداري فى مصر

المصدر : من إعداد الباحث .

(١) - ايمان صالح عبد الفتاح ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة بور سعيد ، العدد الثاني ، ٢٠١٠م ، تأثير الحوكمة على الفساد الإداري – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، ص ١٩٢-٢٢٢ . وأنظر أيضاً: ايمان صالح عبد الفتاح ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ببور سعيد - جامعة قناة السويس ، العدد الأول ، ٢٠٠٩م ، أثر إدراك الفرد للدعم التنظيمي كمتغير وسيط على العلاقة بين العدالة التنظيمية وانتشار الفساد الإداري – دراسة ميدانية على هيئة ميناء بور سعيد ، ص ١٦٤-١٩٥ .

(٢) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ص ٦ .

أسباب اقتصادية : يشكل الاقتصاد غير المخطط أحد ظواهر تفشي حالات الفساد ، فالسياسات الاقتصادية غير المخططة[١] قد تؤدي إلى ضعف الولاء للمجتمع ، وبروز سلوكيات منحرفة فى أجهزة الدولة[٢] ، وكذلك السياسيات التي لا تراعي العدالة فى توزيع الموارد الاقتصادية والثروات فى المجتمع [٣] ، كذلك فإن تراجع مستوى الجودة فى أداء مؤسسات حشد المدخلات وتخصيص الموارد وتنفيذها[٤] ، وكلما زادت الإعانات الاجتماعية ازداد مؤشر الفساد للمجتمع ، وأيضاً انخفاض أسعار بعض السلع عن سعر السوق قد يخلق حافزاً للأفراد لرشوة المسؤولين للحصول على نصيب منها [٥]، كما أن الفقر والأجر المتدني للعاملين وارتفاع التكاليف المعيشية قد يقود إلى ممارسة مظاهر الفساد وذلك لزيادة الدخل وذلك للحاجة الماسة للنقود[٦]. ويشير مقياس Gini Coeffecient [٧] والخاص بقياس درجات الفقر وعدالة التوزيع إلى انخفاض مستوى الدخل عقب ثورة ٢٠١١ فى مصر بنسبه ٠,٣٢١٪ مقارنة ٣٦٪ فى عام ٢٠٠٩ ثم شهد تراجعاً عام ٢٠١٢ ليصل نحو ٢٨ ٪ بسبب تراجع معدل النمو إلى ٢,٢٪ وارتفاع معدل البطالة ١٣٪ [٨].

أسباب قانونية وتشريعية وقضائية : يمكن أن تسهم القوانين غير العادلة والناجزة فى انتشار حالات الفساد إذا اتسمت بالغموض أو لتضارب أو سوء الصياغة للقوانين أو وجود قوانين تعسفية ، مما يعد ثغرة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقه تتعارض مع مصلحة المواطنين ، أو إذا كان هناك ضعف فى الجهاز القضائي[٩] ، وفي مصر تعد من أحد أسباب الفساد ضعف التشريعات والقوانين مثل قانون حماية الخبراء والشهود والمبلغين عن الجرائم وحمايتهم ، وطول مدة التقاضي وضعف فى

(١) - أحمد سعيد العيسوي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، الآثار الاقتصادية للفساد ، ص ٢٢٩ – ٢٦٦ .

(2) - Song, C. Q., Chang, C. P., & Gong, Q. (2020). Economic growth, corruption, and financial development: Global evidence. Economic Modelling.

(٣) - أحمد مصطفى معبد ، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

(٤) - محمد سعيد بسيوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(5) - Gupta, A. (2017). Changing forms of corruption in India. Modern Asian Studies, 51(6),

(٦) - وليد بن تركي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات فى التقليل من الفساد المالي والإداري ، ص ١-٢٨ .

(٧) - من أكثر المقاييس دقة يقيس انحراف درجة توزيع الدخل ونفقات المستهلكين ويتكون مؤشر جيني من منحنى لورينز ليقيس نسب تراكمية للدخل ويشمل أيضاً منحنى افتراضي يشير للمساواة المطلقة كما يقيس معامل المساحة مقارنة بالفجوة بين المنحنيين السابقين من خلال درجة المسافة أسفل المنحنى الافتراضي ، فإذ كانت الدرجة صفر يعني مساواه مطلقه أما إن كانت ١٠٠ فتعني لا مساواة مطلقه . للمزيد راجع :

http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI

(٨) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ص ٦ .

(٩) - ناصر خليفة عبد المولى سعيد ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد ١١، العدد ٣٣، مصر، ٢٠٠٧، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فى مكافحة الفساد الإداري فى الجمهورية اليمنية، ص ٤٤٥-٤٧٤.

التنفيذ لبعض العقوبات ،كما أن تعدد القوانين وتداخلها سبب رئيسي لتفشي الفساد فى مصر [١].

أسباب سياسية : يعتبر هذا السبب من أكثر الأسباب دعماً للفساد فى الدول وخاصة النامية ، حيث إن ضعف الإرادة لدى السياسيين فى محاربة الفساد وعدم تفعيل إجراءات الوقاية من الفساد من خلال الندوات والإعلام وتعميق قيم ونشر ثقافة النزاهة وسيادة القانون [٢] ، وكذلك هيمنة الساسة الفاسدين وعدم الاستقرار السياسي ، كما أن ضعف الأنظمة الرقابية ، وكذلك محدودية القنوات الرسمية المؤثرة على قرارات الأجهزة الإدارية ، وتفشي البيروقراطية وضعف أداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ،كل هذا يؤدي إلى تفشي الفساد [٣].

أسباب إدارية وهيكلية وبيروقراطية: إن أحد أسباب تفشي الفساد الإداري يرجع إلى البيئة الادارية ، فكلما اتسمت البيئة الإدارية بالوعي الثقافي كلما كانت أكثر حصافة ضد الفساد [٤] وبالعكس ، كلما اتسمت بضعف الوعي أو عدمه كلما زادت حالات الفساد ، وكذلك كلما كبر حجم القطاع العام وعدد العاملين فيه كلما ضعف توزيع السلع والخدمات بالمجتمع [٥]. وفي مصر تعد أحد الأسباب الإدارية الرئيسة لتفشي الفساد هو قصور الهيكل التنظيمي للجهاز الحكومي لعدم تحديثه بصورة دورية تراعي طموح ورغبات المواطنين[٦] ، ونتيجة عدم التداخل الكبير فى الاختصاصات بين الجهات المختلفة مما يخلق حاله من عدم التوازن فيلجؤون إلى تجاوز الهياكل القديمة وتحقيق مصالح شخصية على المصلحة العامة [٧]

أسباب سلوكية : تعد أحد العوامل الرئيسة المسببة للفساد انهيار النظام القيمي للمواطنين والذي يتمثل بالقيم والعادات والتقاليد والاستبدال بها سلوكيات منحرفة

(١) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ص ١١ .

(2) 3- Jha, C. K. (2018). Financial Reforms and Corruption: Which Dimensions Matter?. International Review of Finance.

(3) - Corruption Influences Its Amount and Allocation, IMF, Staff Papers, Vol. 9, No. 2 To 10, 2015.

(4) 5- Susan Rose Ackerman (2006): International Hand Book on the Economics of Corruption Edward El-Gar Publishing Limited, U.S.A.

(٥) - فاطمة إبراهيم خلف ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، العراق، ٢٠١١ السياسية المالية والفساد الإداري والمالي ، دراسة تطبيقية فى مصر المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨، ص ١١١-١٤٤

(٦) - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٤-٢٠١٨ ، ص ٩ .

(٧) - عبد الرازق خليل ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة فى الاقتصاد الإسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الأغواط ، ٢٠١٢ ، معالجة الفساد الإداري والمالي بين أسس الاقتصاد الإسلامي والحكم الراشد :دراسة تحليلية من منظور التنمية المستدامة،ص٣٠٤- ٣٢٤

هشة بعيدة عن قيم المجتمع ، ويعود ذلك لعدم الاهتمام بالقيم الدينية والأخلاقية وزرعها منذ المهد فى نفوس الشباب ؛ مما يؤدي إلى الانحراف فى السلوكيات غير المحمودة بقبول رشوة وعدم تحمل المسئولية وعدم احترام التشريعات[١].

أسباب الثقافة البيئية الاجتماعية : تشكل البيئة الاجتماعية مدخلاً لمظاهر الفساد على مختلف المستويات[٢] ، وقد لا يتم الانتباه لها بسبب تأثير ظاهرة القبول الاجتماعي[٣] ، مثل القيم المشوهة ، وثقافة الفساد ، وفقدان الحراك الاجتماعي ، وجمود الفكر ، وعدم قبول التغيير ، والتعصب الديني [٤].

عوامل دولية : وتتخذ صوراً متعددة كالرشاوي والمدفوعات الخاصة بالتجارة الدولية أو التحيز لصالح اقتراح استثماري معينة ، أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع وغير ذلك [٥] .

العوامل الشخصية: هناك علاقة بين سمات الأفراد الشخصية وبين ممارسة الفساد مثل العمر وحداثة التخرج وسنوات الخبرة والمستوى العلمي وجنس الفرد والتخصص والمهنة من المتوقع أن تكون أحد ظواهر الفساد حيث إن الإداريين فى الوظائف العامة أكثر فساداً من الوظائف الفنية ، ويعود ذلك إلى احتكاكهم المباشر بالمتعاملين مما يدفعهم إلى قبول أي عرض أو وساطة [٦] .

---

(١) - أمل محمد حمزة عبد المعطي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، قوانين تداول المعلومات ومكافحة الفساد « دراسة مقارنة » ، ص ٣٤٦ – ٣٧٥.أنظر أيضاً : حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، دار النهضة العربية ،القاهرة، ٢٠١١

(٢) - أشرف توفيق شمس الدين ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الوقائية لمكافحة جرائم الفساد بين المعايير الدولية ونصوص القانون المصري ، ص ١٣٨– ١٩٢.

(3) 3- Levi, M. et al. (2007). The corruption of politics and the politics of corruption, Oxford: Black well publication,

(٤) - مفتاح صالح ، معاشي فريدة ، الملتقى الوطني حول : حركة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، ٦-٧ مايو ٢٠١٢ ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه ،ص ١-٢١.

(٥) - فارس السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة فى الحد من الفساد الإداري فى القطاعات الحكومية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠١٠ .

(6) - Van Vu, H.,Tran, T. Q., Van Nguyen, T., & Lim, S. (2018). Corruption, types of corruption and firm financial performance: New evidence from a transitional economy. Journal of Business Ethics, 148(4), 847-858.

المطلب الثاني : آثار الفساد :

للفساد أثار مدمرة على المستوى الأخلاقي وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والمؤسسية [١]. حيث إن ممارسات الفساد ليست فردية بل إنها تتعدى من خلال أطر عنكبوتية شبكية ومافيات شديدة التنظيم تكتسب مظاهر الفساد فى إطار المنظومات الشبكية نوعاً من المؤسسية [٢]

التأثير على معدلات النمو الاقتصادي: حيث يؤدي الفساد إلى تآكل ثمار التنمية وانخفاض معدل النمو وذلك من خلال انخفاض معدلات الاستثمار المحلى والأجنبي[٣] ، حيث إن المستثمر يتجنب بيئة الفساد مما يدفعه إلى تقليل استثماراته [٤] ، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي[٥] . كما تبين استبيان حول معوقات التنمية موجه لنحو ١٥٠ مسئولاً من نحو ٦٠ دولة نامية كانت الإجابة الرئيسة أن الفساد المالي والإداري يعد أكبر معوق للتنمية ، ويؤدي إلى الإخلال بالنظام العام[٦].

انخفاض عائد الإنفاق الحكومي : حيث يؤدي تفشي الفساد إلى تهيئة الفرصة للحصول على الرشاوى [٧] .

تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة : حيث يؤدي تفشي الفساد إلى زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات العامة وبالتالي ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ، كما أنه من خلال الإعفاءات الضريبية غير العادلة أو التهرب الضريبي مما يؤدي إلى ضعف الإنفاق العام علي الخدمات والسلع الأساسية [٨] ، كما أنه يضعف من فاعلية أداة الضريبة لمحاربة التضخم وكبح جماح الاستهلاك وغيره [٩].

انخفاض كفاءة المرافق العام :- وذلك من خلال التلاعب مثلاً بقانون المزايدات والمناقصات لأنه سيؤدي لمنح عقود الأشغال إلى شركات وأفراد أقل كفاءة فيقلل

(١) - محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية ، مرجع سابق ،ص ٨٠ .

(٢) - عمر شريف ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢، التدقيق وتحديات الفساد المالي، ص ٤١-٦٧ .

(٣) - أحمد سعيد عيسوي ، الآثار الاقتصادية للفساد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨.

(٤) - أشرف توفيق شمس الدين ، السياسة الوقائية لمكافحة جرائم الفساد بين المعايير الدولية ونصوص القانون المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧.

(5) - Chen, M., Jeon, B. N., Wang, R., & Wu, J. (2015).Corruption and bank risk-taking: Evidence from emerging economies. Emerging Markets Review, 24, 122-148.

أنظر أيضاً : عبد الناصر حسبو السيد ، التداعيات الاقتصادية للفساد المالي والاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١١ .

(٦) تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة ١٩٩٧، ٢٠١٩م .

(٧) رضا عبد الحليم عبد المجيد ، أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٨) مفتاح صالح ، معايفي فريدة ، الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه ، مرجع سابق ،ص ١٨ .

(٩) أمل محمد حمزة عبد المعطي ، قوانين تداول المعلومات ومكافحة الفساد : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ .

نوعية كفاءة الخدمات ولا يحفز المشروعات الجادة [١] . وينجم عن أشكال الفساد ارتفاع تكلفة الخدمات والتي تقدر بنحو ١٠٪ ، وكذلك فإن ارتفاع تكاليف المعدات والمباني (التكوين الرأسمالي) ، نتيجة العمولات التي قد تتراوح ما بين ٢٠ ٪ - ٥٠ ٪ عن التكلفة الأصلية [٢] .

آثار سياسية : ويعد أبرز مظهر ثورة ٢٠١١ فى مصر حيث كان شعار الطبقات الكادحة القضاء على الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحينما لم تستجب السلطة السياسية لمطالبهم فقدت قناعتها وتأثيرها ومصداقيتها [٣] حيث إن تفشي الفساد يؤدي إلى إضعاف قواعد الدولة الرسمية فى سبيل تحقيق أهدافها بما قد يؤدي إلى الإضرار بالثقة وبالمصداقية للدولة ، وبالتالي إضعاف الاستقرار السياسي حيث إن تفشي الفساد يؤدي إلى تأجج الصراع داخل النخب الرسمية وغير الرسمية بالمجتمع وكذلك الإضرار بالاستقرار السياسي، وتردي الأوضاع ككل [٤] ، وظهور طبقة تحمي الفساد بغرض تحقيق مصالحها الشخصية بدلاً من المصلحة العامة يدعمهم فى ذلك عدم المساءلة والمحاسبة الرقابية والقانونية[٥] .

تدني مستوى الأنشطة الإنتاجية والخدمية: حيث أظهرت نتائج دراسة أن تدني أجور الأطباء كان أحد أهم الأسباب لتدني مستوى الخدمات الطبية [٦] .

تحولات التركيبة الاجتماعية : يؤدي الفساد إلي توزيع الدخول بشكل غير مشروع ، مما يكرس التفاوت الاجتماعي ، ويعرض شرعية النظم الحاكمة للتآكل المستمر[٧]. ويبين الشكل رقم (٣) آثار الفساد المالي والإداري فى مصر .

---

(١) فاطمة إبراهيم خلف ، السياسية المالية والفساد الإداري والمالي ، دراسة تطبيقية فى مصر المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨، ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية ، مرجع سابق ،ص ٨٠ .

(٣) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) سامية بعيسي ، دور ثقافة التطوير الذاتي للموظفين فى تطويق الفساد الإداري – مدخل التحلي بأخلاقيات العمل ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ، ٢٠١٢ ، ص ٥ .

(٥) عمر شريف ، التدقيق وتحديات الفساد المالي ، مرجع سبق ذكره ،ص٤

(6) World Bank: Helping countries combal corruption: the Role of the world bank, Washington Dc: the World Bank, 2014

(٧) محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية ، مرجع سابق ،ص ٨١ .

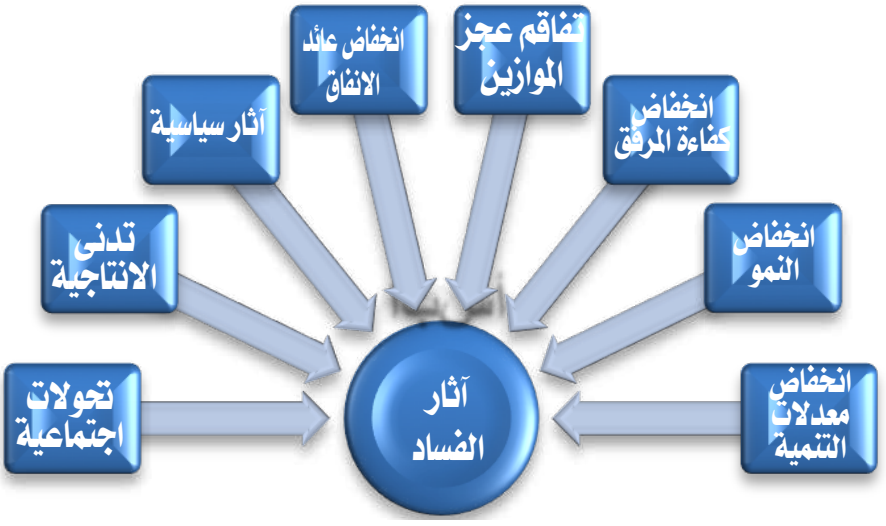

شكل رقم (٣)

يبين آثار الفساد المالي والإداري فى مصر

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثالث

التجارب الدولية فى الحد من الفساد المالي والإداري

أصبح ظاهرة تفشي الفساد متعددة الأبعاد ، بآليات ووسائل فعالة تشمل الجانب الاقتصادي (كتحسين حياة كريمة وتناسب مستويات الأجور مع الأسعار والحد من البطالة) ، وكذلك الجانب الاجتماعي مثل (وضع نظام للقيم ومحاربة التقاليد الفاسدة) ، وكذلك الجانب المؤسسي مثل (تقوية مؤسسات الدولة وتطوير أجهزة الرقابة والشفافية والمساءلة وتعديل التشريعات ذات الصلة وتعزيز دور الإعلام ودور منظمات المجتمع المدني كنوع من الرقابة الشعبية) ، ويمكن أن تسهم التجارب الدولية والمؤسسات والمنظمات المحلية والدولية باستراتيجيات وآليات تحد من معدلات الفساد [١] .

المطلب الأول :

التجارب والجهود الأجنبية : قطعت التجارب والجهود الدولية مجالاً فى الحد من الفساد من خلال تطوير الهيئات والمؤسسات المعنية والحد من الفساد بجميع أشكاله وذلك بتطوير آلياته ودعمها . وفي هذا الصدد يجب بيان أن الفساد يختلف من دولة لأخرى ، فعلى سبيل المثال نسبة تفشي الفساد فى كندا منخفضة ، ورغم ذلك شعر الرأي العام أن آثار تفشي الفساد كبيرة جداً ، فى حين دولة باكستان نسبة الفساد فيها كان كبيراً لكن الرأي العام رأى أن آثار تفشي الفساد غير ضار ، وربما يفسر ذلك عوامل كثيرة مثل نسبة الرؤية بين المجتمعات بوصفة ظاهرة اجتماعية ، ونسبة الأمية وانتشار الجهل وغيره [٢].

ويمكن استعراض بعض التجارب الدولية ، وتأتي فى مقدمة الدول سنغافورة والتي لها تجارب رائدة فى الحد من تفشي الفساد بعد ما كانت فى سبعينيات القرن الماضي من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد ، فقد نجحت فى الحد منه ، وقد احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة عالمياً عام ٢٠١٨،٢٠١٩ على التوالي ، وبذلك تقدمت عن عام ٢٠١٧ والذي كان ترتيبها السابع لتقترب ما كانت عليه عام ٢٠١٥ والذي كان ترتيبها الخامس حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد بها CPI)) [٣] نحو ٨,٥ درجة منذ ٢٠١٥ -

(١) - فارس السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة فى الحد من الفساد الإداري فى القطاعات الحكومية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .

(2) -https://tradingeconomics.com/sngabor/corruption-index

(٣) أعلى قيمة للمؤشر ١٠ (نظيف جدا) أقل قيمة للمؤشر صفر (فاسد جدا)

٢٠١٩م . وقد انتهجت سنغافورة العديد من الوسائل التي مكنتها من تخفيض معدلات الفساد [١] ، منها وجود الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، ووضع آليات للحد منه وتقليص عدد القوانين وتبسيط الإجراءات وعدم السماح بأي خروج عن القانون ، وكذلك رفع أجور ومرتبات الموظفين بالجهاز الإداري ، وتعزيز الثقافة المجتمعية للمجتمع المدني لعدم تفشي ظاهرة الفساد ، وإنشاء مكتب متخصص لمحاربة الفساد تحت مسمى (CPIB) [٢] . ويبين الجدول رقم (٢) ترتيب ودرجة سنغافورة فى مؤشر الشفافية الدولية منذ ٢٠١٢-٢٠٢٠ .

جدول رقم (٢)

يبين كلاً من ترتيب ودرجة سنغافورة منذ ٢٠١٢-٢٠٢٠

الترتيب				الدرجة			
ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١٥	ترتيب ٢٠١٨	ترتيب ٢٠١٩	درجة ٢٠١٢	درجة ٢٠١٥	درجة ٢٠١٨	درجة ٢٠١٩
٥	٧	٤	٤	٨,٧	٨,٥	٨,٥	٨,٥

Source : www.transparency.org

ومن التجارب الرائدة أيضاً تجربة وجهود تشيلي حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد لدولة تشيلي ٧,٣ ،٧,٤ وذلك خلال عامي ٢٠٠٣ ،٢٠٠٥ ، ثم تراجع إلى ٦,٩ عام ٢٠٠٨. لتحتل المرتبة رقم ٢٠ من نحو ١٣٣ دولة ، وقد انتهجت تشيلي آليات مهمة فى الحد من الفساد ، حيث قامت بالعمل على تبسيط قواعد وإجراءات القوانين واللوائح وكذلك إعلاء مبدأ الشفافية لكافة الأجهزة الحكومية. وأيضاً فإن تجربة وجهود هونغ كونغ من التجارب الناجحة حيث ارتفعت مؤشرات مدركات الفساد لدى هونغ كونغ من ٨ عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٩,٣ عام ٢٠٠٥ ، كما بلغ ٨,١ عام ٢٠٠٨ ، تأتي هونغ كونغ رقم ١٤ ،١٥ على التوالي فى مؤشرات مدركات الفساد عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وذلك نتيجة لانتهاجها أساليب وآليات للحد من الفساد ومن هذه الأساليب تشكيل لجنة عليا للحد من الفساد لها ميزانية خاصة، ويقوم عليها بها نحو ١٠٠٠ موظف برواتب مرتفعة وكانت مهمتهم الأساسية الحد من الفساد بكافة صوره . أما عن تجربة وجهود

(١) - تقرير منظمة الشفافية العالمية ٢٠٠٥ ،٢٠٠٣ .
(٢) - اختصار إلى Corrupt Practices Investigation Bureau

الصين فى مكافحة الفساد فقد بلغ مؤشر مدركات الفساد فى الصين عام ٢٠٠٣ نحو ٣,٤ ،وعام ٢٠٠٥ بلغ نحو ٣,٢ وعام ٢٠٠٨ بلغ نحو ٣,٦ ، وقد انتهجت الدولة بعض الآليات والأساليب لمكافحة الفساد ، تمثلت فى العقوبات الصارمة للحد من الفساد وصلت إلى الحكم بالإعدام . وتوفير الحوافز للموظفين بالجهاز الإداري بالدولة ،كذلك العمل على تحسين معيشة المواطنين لمواجهة أسعار السلع والتضخم .ورفع دخول الموظفين وتوفير حياة كريمة لهم [١]. ويبين الشكل رقم (٤) مؤشرات الفساد عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بالصين وتشيلي وهونج كونج وسنغافورة .

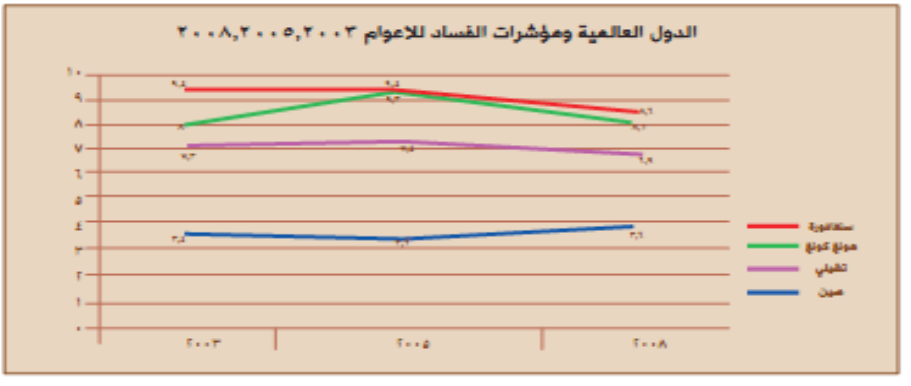

شكل رقم (٤)

يبين مؤشرات الفساد من ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بالصين وتشيلي وهونج كونج وسنغافورة

المصدر : تقرير منظمة الشفافية العالمية ٢٠٠٩م .

أما عن حساب النقاط لدى الصين فقد بلغت فى عام ٢٠١٦ نحو ٤٠ ثم بالمزيد من الاصلاحات سجلت الصين ٤١ نقطة من أصل ١٠٠ فى مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية [٢] ، وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٥) .

(١) - سمر عادل حسين ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية فى مكافحته ، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(2) https://tradingeconomics.com/china/corruption-index

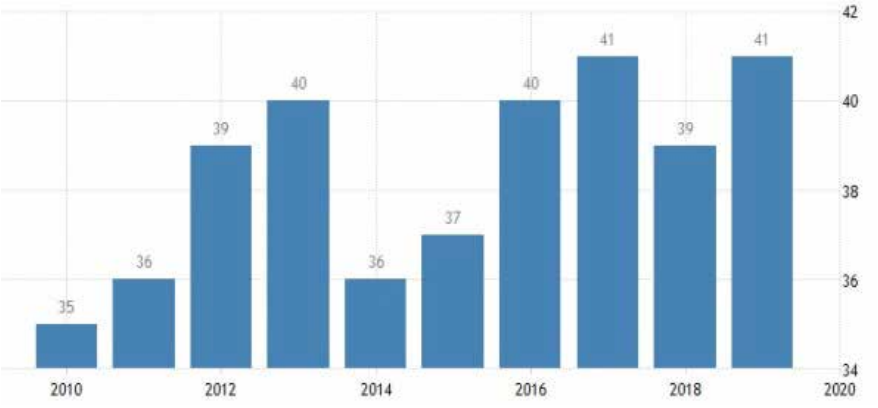

شكل رقم (٥)

مؤشر مدركات الفساد للصين منذ عام ٢٠١٠ عام ٢٠٢٠م

Source: www.transparencyinternational.org

ومن التجارب الرائدة أيضا تجربة وجهود الهند [١] فوفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية ، قطعت الهند شوطا منذ التسعينات بالقرن الماضي فى عملية الإصلاح والحد من الفساد السياسي والاقتصادي ، وأستطاعت من خلال آليات وأساليب مكافحة الفساد والحد منه ومن تلك الأساليب ، الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، بجانب وجود رغبة شعبية للقضاء على الفساد ، وتعزيز دورالمجتمع المدني ، وأيضاً إرادة سياسية للقضاء على البيروقراطية ، كما أن التطور التكنولوجي لعب دوراً مهماً فى سهولة تبادل المعلومات، وكذلك تم وضع آليات الإصلاح فى كافة المجالات وتحقيق التنمية المستدامة لتعمل على خفض مستويات الفقر من خلال تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة. كما قامت الهند بتوقيع معاهدة الحد من الفساد تشتمل على آليات محددة للحد من الفساد ، ووضع عقوبات رادعة لمنع انتشار الرشوة. كما سعت الهند إلى إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الفساد [٢] . وأشارت إلى أن المحسوبية والولاء للدولة والفساد الأفقي الكبير هو من أكبر الأمور التي يجب الانتباه لها [٣] ويبين الجدول التالي مؤشر

(1) Choudhury, A. J, & Choudhury, B. (2019). Value Based Management Education: Corruption Issues and Indian Experience. International Journal of Research in Business Studies,

(٢) سمر عادل حسين ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية فى مكافحته ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(3) Gupta, A. (2017). Changing forms of corruption in India. Modern Asian Studies, 51(6), 1862-1890.

مدركات الفساد cpi للهند والصين عام ٢٠١٧م . كما سجلت الهند نحو ٤١ نقطة من أصل ١٠٠ فى مؤشرات مدركات الفساد عام ٢٠١٩ الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية [١]. كما يتضح من الشكل رقم (٦) .

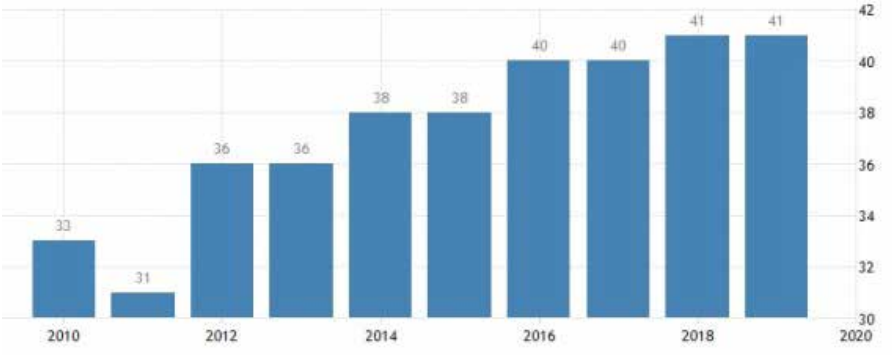

شكل رقم (٦)

مؤشر مدركات الفساد cpi للهند منذ عام ٢٠١٠ عام ٢٠٢٠م

Source: Tradingeconomics.com, transparencyinternational.org

أما عن تجربة وجهود الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر من أوائل الدول المتقدمة فى محاربة الفساد، وذلك وفقا لمؤشر CPI ، ويرجع ذلك التقدم إلى العديد من الإجراءات التي تبنتها منذ تسعينيات القرن الماضي [٢] ، وكان من أهمها مبادرة [٣] (FCPA) والتي طبقها الولايات المتحدة فى تعاملاتها الاقتصادية وفيها يتم محاكمة أي مؤسسة أمريكية تدفع رشوة إلى دولة أو مؤسسة أخرى .كما شاركت الولايات المتحدة بمؤتمر American Convention Against Corruption عام ١٩٩٦ لتجريم الرشوة الدولية التي تدفع للموظفين العموميين خلال تعاملاتهم التجارية . كما وقعت الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ معاهدة " OECD " مع ٣٤ دولة أخرى وذلك لمحاربة الرشوة فى التجارة الدولية. ، كما ألزمت المعاهدة الدول باتخاذ خطوات نحو محاكمة أي شركة تقوم بتقديم رشوة. كما حددت الولايات المتحدة آليات للحد من

(1) https://tradingeconomics.com/india/corruption-index

(2) Choudhury, A. J, & Choudhury, B. (2019). Value Based Management Education: Corruption Issues and Indian Experience. International Journal of Research in Business Studies, 4(1),203-214.

-/www.IMF.org/external/np/gud/eng

(٣) اختصار إلى Foreign Corrupt Practices Act

الفساد تتمثل فى تعزيز الشفافية وضرورة الإصلاح الاقتصادي ، ورفع كفاءة الجهاز الحكومي ، وخلق هيئات مراقبة مالية بسلطات واسعة .ووضع قانون خاص للمعاملات التجارية ، كما عملت على تعزيز الوعي والثقافة الشعبية ، وتعديل ومراجعة القوانين القائمة ، وإنشاء مكتب للتحقيقات فى كافة أشكال الفساد(CPIB) ، وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ٦٩ نقطة من أصل ١٠٠ فى مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ بعد ما كان عام ٢٠١٠ نحو ٧١ وعام ٢٠١٤ نحو ٧٤ نقطة [١] . وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٧) والذي يبين مؤشر مدركات الفساد cpi للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م .

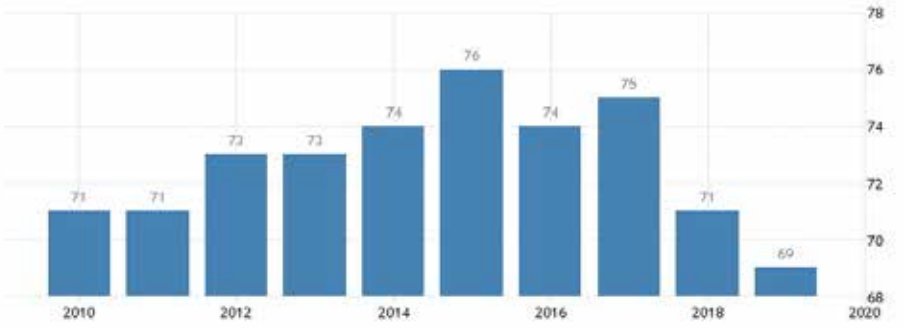

شكل رقم (٧)

مؤشر مدركات الفساد cpi للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م

Source: Tradingeconomics.com, transparencyinternational.org

المطلب الثاني : تجارب وجهود المنظمات الدولية :- تبنت الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٦ قرارين خاصين بمكافحة الفساد على الصعيد الدولي [٢] . أما عن موقف البنك الدولي فقد تبني هو الآخر استراتيجية خاصة بمكافحة الفساد تتمحور حول متابعة كافة أشكال الفساد فى كافة المشروعات التي يقوم البنك بتمويلها . وكذلك مساعدة الدول النامية فى مكافحة الفساد وتقديم نماذج متعددة للحد من الفساد وفق بيانات وظروف كل دولة . كما يعتبر السعي فى مكافحة الفساد شرطا لتقديم خدماته التمويلية [٣] . وفي نفس السياق تبنى صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٧ شروطا موضوعية ومتشددة فى تقديم مساعداته ووفق

(1) https://tradingeconomics.com/united-states/corruption-index

(٢) رضا عبد الحليم ، أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات، مرجع سابق ، ص ٨

(٣) وليد بن تركي ، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات فى التقليل من الفساد المالي والإداري ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

شروط مكافحة الفساد، ويسهم الصندوق فى مكافحة الفساد بوسيلتين أولها: تطوير وتدريب الموارد البشرية فى مجال الضرائب ونظم المحاسبة وإعداد الموازنات والرقابة والتدقيق .كما يسهم البنك فى تحفيز بيئة اقتصادية نظامية تتسم بالشفافية ، وتعد منظمة الشفافية الدولية من أكثر المنظمات فعالية فى متابعة والحد من تفشي الفساد ، حيث تقوم بتطوير مؤشرات قياس تفشي الفساد فى مختلف الدول [١] .

المطلب الثالث :

التجارب والجهود العربية: بدأت بمؤتمر وزراء الداخلية العرب المنعقد فى عام ١٩٨٧ والمتعلق بمحاربة الفساد،ومؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية عام ١٩٩٩ بالقاهرة، تبعه مؤتمر بيروت عام ٢٠٠٢ ثم مؤتمر جامعة الدول العربية وتوقيع وثيقة حول رؤية عربية لقضايا الإصلاح عام ٢٠٠٤ . فى الإسكندرية ، ومن تلك الجهود أيضاً تبني القمة العربية وثيقة التطوير عام ٢٠٠٤. فى تونس ، ثم توقيع الاتفاقية الموحدة لعام ٢٠١٤ بين الدول العربية تهدف إلى مكافحة الفساد [٢].

المطلب الرابع : الجهود المصرية لمكافحة الفساد واستراتيجية مصر ٢٠٢٢ : تتمثل المجالات الأكثرعرضة للفساد فى مصر فى المدفوعات غير المبررة للمشتريات ، ومدفوعات الحصول على الخدمات ثم الجمارك والضرائب، ورفع أو تدوين المخالفات بكافة أشكالها ، والإهمال فى إدارة المرافق العامة ، وعدم العدالة فى التعيينات الحكومية [٣] . ويبين الشكل رقم (٨) مدركات الفساد cpi لمصر .

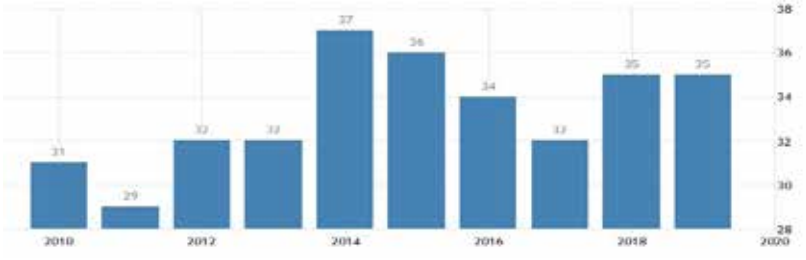

شكل رقم (٨)

مؤشر مدركات الفساد cpi لمصر منذ عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م

Source: Tradingeconomics.com, transparencyinternational.org

(١) سمر عادل حسين ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية فى مكافحته ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٢) ناصر خليفة عبد المولى سعيد ، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فى مكافحة الفساد الإداري فى الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠.

(3) -https://tradingeconomics.com/egypt/corruption-index

وقد احتلت مصر المرتبة الرابعة ١٠٥ ، ١٠٦ عامي ٢٠١٨،٢٠١٩ على التوالي ، متأخرة عن عام ٢٠١٥ حيث كانت بالمرتبة ٨٨ ، ومتقدمة عن عام ٢٠١٢ حيث كانت بالمرتبة ١١٨عام ٢٠١٥ [١] ،وهو ما يتضح من الجدول التالي وبلغ مؤشر مدركات الفساد بها CPI)) [٢] والخاص بمصر ، وحسب مؤشرات CPIK سجلت مصر ٣٥ نقطة من أصل ١٠٠ فى مؤشر مدركات الفساد عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ على التوالي متقدمة عن ما كانت عليه عام ٢٠١٥ حيث بلغ ٣٦ ، ويبين الجدول رقم (٣) ترتيب ودرجة مصر فى مؤشر الشفافية الدولية منذ عام ٢٠١٢-٢٠٢٠ .

جدول رقم (٣)

يبين كلاً من ترتيب ودرجة مصر منذ ٢٠١٢-٢٠٢٠

الترتيب عالميا				الدولة	الدرجة			
٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٩
١٤٧ دولة	١٦٧ دولة	١٨٠ دولة	١٨٠ دولة					
١١٨	٨٨	١٠٥	١٠٦	مصر	٣٢	٣٦	٣٥	٣٥

Source : www.transparency.org

الاستراتيجية الوطنية المصرية ٢٠١٩- ٢٠٢٢ لمكافحة الفساد :

بدا الاهتمام فى مصر بظاهره الفساد عام ٢٠٠٨ ، وينظر لظاهره الفساد فى مصر من خلال منظورين (داخلي وخارجي) ، فعلى المستوى الداخلي أجريت البحوث والدراسات وصدور العديد من التقارير مثل تقرير لجنه الشفافية والنزاهة [٣] ، وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة [٤] ، أما على المستوى الخارجي فتم على إجراء دراسات من قبل بعض المنظمات التي قامت بقياس الفساد منذ عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ وعكست صورة غير واقعية عن حجم الفساد فى مصر ويرجع السبب فى ذلك لعدم مشاركة الأجهزة المعنية بمكافحه الفساد فى مصر[٥].وقد أطلقت الاستراتيجية الوطنيــة

(1) https://tradingeconomics.com/egypt/corruption-index

(٢) أعلى قيمة للمؤشر ١٠ (نظيف جدا) أقل قيمة للمؤشر صفر (فاسد جدا)

(٣) متاح على الموقع :

http://www.ad.gov.eg/Ar/GovernanaceDetails.aspx?subject_id=1054

(٤) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢-١٤-٢٠١٨ ، ص ٣

(٥) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢-١٤-٢٠١٨ ، ص ٤

لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨م فى ٢٠١٤/١٢/٩ برعاية رئيس الجمهورية وأرسلت للجهات المشتركة بالتنفيذ بعدد ٨٤ جهة، وتم تعيين منسقين لوضع خطة فرعية تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية. وتمت المتابعة للنتائج والتي أسفرت عن ممارسات ناجحة ،والعديد من التحديات منها ما تم حله ،والآخر تمت مراعاته فى استراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢. وأرفقت الاستراتيجية مع القائمة المرجعية للتقييم الذاتي لاستعراض الجهود المصرية فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة ، حيث قامت الأمانة العامة بإدراجها كممارسات مصرية ناجحة فى مجال مكافحة الفساد ، ووفق م ٢١٨ لدستور ٢٠١٤ ، والذي ألزم جهات إنفاذ القانون بمكافحة الفساد [١].

ويمكن بيان أهم ما جاء بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) ، (٢٠١٩-٢٠٢٢) ، وذلك على النحو التالي :

- الأهداف الاستراتيجية المصرية ٢٠١٤-٢٠١٨ لمكافحة الفساد ، ومعوقات التنفيذ . جدول رقم (٤) .
- الأهداف الاستراتيجية المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٢ لمكافحة الفساد ، والجهات المشاركة فى التنفيذ . جدول رقم (٥) .
- نموذج لتنفيذ الهدف الاستراتيجي الخاص بمشاركة المجتمع المدني طبقاً للاستراتيجية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤-٢٠١٨م. جدول رقم (٦) .

ويبين الجدول رقم (٤) الأهداف الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٨ لمكافحة الفساد ومعوقات التنفيذ ، كما يبين الجدول رقم (٥) الأهداف الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٩-٢٠٢٢ لمكافحة الفساد والجهات المشاركة فى التنفيذ .

(١) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢

جدول رقم (٤)

يبين الأهداف الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٨ لمكافحة الفساد ، ومعوقات التنفيذ

م	أهداف استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨	المعوقات
١	تطوير الجاهز الإداري بكفاءة وفاعلية	١- معوقات خاصة بجدول الوظائف بقانـون الخدمة المدنية ٢- قلة الخدمات التي تـم ميكنتهـا ٣-عـدم اعتمـاد منظومـة كاملة لتبـادل المعلومـات
٢	خدمات بجودة عالية	محاولة لتعميم الحكومة الإلكترونية ولكن تحتاج لبنية تحتية
٣	تفعيل آليات النزاهة والشفافية بالمؤسسات الحكومية	١-رغم صدور القانون ١٠٦ لسـنة ٢٠١٣ بشـأن حظـر تعـارض مصالح المسـئولين بالدولـة ٢-عـدم اكتمـال إنشـاء مواقـع إلكترونيـة لكافـة الجهـات ٣-عـدم إتاحـة الجهـات الرقابيـة نشـر تقارير عن نتائـج أعمالها
٤	تطوير التشريعات الداعمة	- لـم يصـدر قانـون حمايـة الشـهود والمبلغيـن والضحايـا والخبـراء ، أتاحـه حرية تـداول المعلومات، تشـريع ينظم الصناديق والحسـابات الخاصة، قانون التعـاون القضائـي الدولـي فى المسـائل الجنائية. -مراجعـة القـرارات الوزاريـة المنظمـة لعمـل كل الوزارات
٥	تحديث إجراءات التقاضي	ضعف البنية التكنولوجية لنظم إجراءات التقاضي لقلة المـوارد

٦	الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية	أجمع علماء الإدارة والاجتماع صعوبة إدراجه كهدف فى خطة استراتيجية لذا تم حذفه فى استراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢
٧	الدعم لجهات إنفاذ القانون	عدم استكمال تعديل القوانين الرقابية ولوائحها
٨	تعزيز الوعي المجتمعي	١-تحتاج لجهد لتعمم كثقافه مجتمعية ٢-ضعف التواصل الإعلامي لتعريفهم بالجهود ٣-ضعف التمويل للحملات التوعوية
٩	تفعيل التعاون المحلي الإقليمي والدولي	على المستوى المحلي لم يتم وضع آلية لتبادل المعلومات ، أما المستوى الإقليمي والدولي لا توجد معوقات وتم تنفيذه بصورة جيدة
١٠	مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني	١-ضعف عددها ووجود عدد كبير غير مسجل بوزارة التضامن مما أثر سلبا على الجهود وتصنيف مصر بالمؤشرات الدولية.

المصدر : الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٤-٢٠١٨

جدول رقم (٥)

الأهداف الاستراتيجية المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٢ لمكافحة الفساد، والجهات المشاركة فى التنفيذ

م	أهداف استراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢	الجهات المشاركة فى التنفيذ
١	تطوير الجاهز الإداري بكفاءة وفاعلية	منظمات المجتمع المدني المعاهد والجامعات والمجالس القومية وحدات الجهاز المصرفي والسلطات الرقابية المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية جهات إنفاذ القانون وأجهزة محاربة الفساد المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المؤسسات الدينية. وحدات القطاع العام والحكومة بمؤسساتها. المحليات. مجلس النواب. اللجنة الوطنية التنسيقية. واللجان الفرعية لها
٢	خدمات بجودة عالية	
٣	تفعيل آليات النزاهة والشفافية بالمؤسسات الحكومي	
٤	تطوير التشريعات الداعمة	
٥	تحديث إجراءات التقاضي	
٦	الدعم لجهات إنفاذ القانون	
٧	تعزيز الوعـــي المجتمعي	
٨	تفعيل التعاون الإقليمي والدولي	
٩	مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني	
١٠	ـــــــــ	

المصدر: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢

كما يبن الجدول رقم (٦) نموذجا لتنفيذ الهدف الاستراتيجي الخاص بمشاركة المجتمع المدني طبقاً لاستراتيجية مكافحة الفساد عام ٢٠١٤-٢٠١٨م.، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦)
تنفيذ الهدف الاستراتيجي والخاص بمشاركة المجتمع المدني

م	الهدف الرئيسي	سياسات التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المدى الزمني	مسئول المتابعة	مؤشر قياس الأداء
١٠	مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد .	مراجعة ووضع الأطر القانونية لإنشاء تشجيع مؤسسات العمل المدني تيسير وصول المعلومات لمؤسسات المجتمع المدني بما لا يمس الأمن القومي بناء قنوات اتصال بين المؤسسات المجتمع المدني والجهاز الحكومي والجهاز الرقابي تنظيم ووضع اطر لنشر المعلومات من مؤسسات المجتمع المدني .	مجلس النواب . مجلي الوزراء الصحف والإعلام وزارة التخطيط والمتابعة اللجنة الوطنية التنسيقية الجهاز المركزي للمحاسبات منظمات المجتمع المدني الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وزارة التضامن الاجتماعي	من ٢٠١٥- ٢٠١٧	الصحف والإعلام اللجنة الوطنية التنسيقية	- صدور قانون جديد للجمعيات ارتفاع مبادرات مكافحة الفساد - وجود منتديات الكترونية لسهولة الاتصال الحكومي بالمجتمع المدني . - وجود الموضوعات الخاصة بمكافحة الفساد في برامج وأعمال مؤسسات المجتمع المدني. تقارير متابعة من اللجنة التنسيقية الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد - الاستبيانات ، والاستقصاءات استطلاعات الرأي .

المصدر : الاستراتيجية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤-٢٠١٨م

المبحث الرابع

مؤشرات مدركات الفساد الدولية لعام ٢٠٢٠م

تتراوح مراكز الدول فى قائمة الفساد وذلك حسب التصنيفات الدولية المتبعة من المؤسسات المختصة ،ومنها منظمة الشفافية الدولية والذي يصدر عنها تقرير مدركات الفساد [١]،وأظهر تقرير مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٩ والصادر فى يوم ٢٣ /١/ ٢٠٢٠ ، ويعتمد المؤشر فى تقييم الدول وفقاً لمقياس مكون من ١٠٠ نقطة ، بحيث يزداد الفساد كلما قلت أعداد النقاط والعكس صحيح . وقد اعتمد مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ على معيار العلاقة بين الفساد وبين كل من المال والسياسة . ويشمل المؤشر نحو ١٨٠ دولة ، منها حوال ٦٠ دولة فقط حصلوا على أكثر من ٥٠ نقطة. ويقسم المؤشر الدول إلى ٦ مناطق، هي غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمريكتين ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والصحراء الأفريقية ، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، والمحيط الهادي وشرق آسيا [٢] . أنظر الشكل رقم (٩)

شكل رقم (٩)

تقسيم ودرجات المؤشرات العالمية حسب المنطقة لعام ٢٠١٩

Source : www.transparency.org

(١) رضا عبد الحليم عبد المجيد ، أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

(2) https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019

يتضح من الشكل متوسط الدرجات الإقليمية ، مع الأداء الأعلى والأدنى فى كل منطقة ، حيث بلغ متوسط درجات غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي ٦٦ درجة ، أما أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فقد بلغ متوسط الدرجة ٣٥ درجة ، بينما بلغ متوسط درجة جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا ٣٢ درجة ، فى حين بلغ متوسط الدرجات آسيا والمحيط الهادئ ٤٥ درجة ، أما الأمريكتين فقد بلغ متوسط درجتيهما ٤٣ درجة ، وأخيرا بلغ متوسط درجة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٩ درجة . وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧) [1] .

جدول رقم (٧)

يبين متوسط الدرجات الإقليمية ، مع الأداء الأعلى والأدنى فى كل منطقة

المناطق الست	متوسط الدرجة	الدولة ودرجتها	
		الأعلى	الأدنى
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٣٥	جورجيا	تركمنستان
		٥٦	١٩
غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي	٦٦	الدنمارك	بلغاريا
		٨٧	٤٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣٩	الإمارات	سوريا
		٧١	١٣
الأمريكتين	٤٣	كندا	فنزويلا
		١٧	١٦
آسيا والمحيط الهادئ	٤٥	نيوزيلندا	افغانستان
		٨٧	١٦
جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا	٣٢	سيشل	الصومال
		٦٦	٩

المصدر : من إعداد الباحث طبقاً لبيانات منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٢٠ .

وقد كشف تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩عن تقدم ٢٢ دولة فى مكافحة الفساد، أهمها : اليونان وغوايانا وإستونيا. كما تراجعت ٢١ بينهم كندا ونيكاراغوا

(1)- www.transparency.org

واستراليا. وقد حثت توصيات التقرير على ضرورة مراقبة التمويل السياسي وتنظيم أنشطة الحشد الانتخابي وتمكين الأفراد من القرار السياسي ومعرفة حقوقهم السياسية والمدنية وضرورة إرساء الرقابة والمحاسبة والحد من فرص تضارب المصالح وضرورة التصدي للمحسوبية وأيضاً تعزيز نزاهة الانتخابات [1] .

وقد شملت الدول الأقل فساداً (الاتحاد الأوروبي - غرب أوروبا) ،حيث احتلت الدول الخمس الأولى نيوزيلندا والدنمارك ثم فنلندا وسويسرا وتلتها سنغافورة، لعام ٢٠١٩. أنظر الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

ترتيب الدول الأكثر شفافية مقارنة بأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥-٢٠١٨-٢٠١٩

الترتيب				الدولة	الدرجة			
ترتيب ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١٥	ترتيب ٢٠١٨	ترتيب ٢٠١٩		درجة ٢٠١٢	درجة ٢٠١٥	درجة ٢٠١٨	درجة ٢٠١٩
١	١	١	١	نيوزيلندا	٩٠	٩١	٨٧	٨٧
١	١	١	١	الدنمارك	٩٠	٩١	٨٨	٨٧
١	٣	٣	٣	فنلندا	٩٠	٩٠	٨٥	٨٦
٦	٦	٤	٤	سويسرا	٨٦	٨٦	٨٥	٨٥
٥	٧	٤	٤	سنغافورة	٨٧	٨٥	٨٥	٨٥
٤	٤	٤	٤	السويد	٨٨	٨٩	٨٥	٨٥
٧	٥	٧	٧	النرويج	٨٥	٨٧	٨٤	٨٤
٩	٩	٨	٨	هولندا	٨٤	٨٧	٨٢	٨٢
١٢	٧	٩	٩	لوكسمبورغ	٨٠	٨١	٨١	٨٠
١٣	١١	١١	٩	ألمانيا	٧٩	٨١	٨٠	٨٠

Source : www.transparency.org

بينما شملت الدول الأكثر فساداً كانت كل من : فنزويلا واليمن وسوريا، تلتها جنوب السودان ثم بنما ، كما كانت الصومال هي أكثر الدول فساداً على الإطلاق لعام ٢٠١٩ . أنظر الجدول رقم (٩).

(1) - https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019

جدول رقم (٩)

ترتيب الدول الأكثر والأقل شفافية لعام ٢٠١٩

الدول الأكثر فساداً		الدول الأكثر فساداً	
الدولة	الدرجة عام ٢٠١٩ /١٠٠	الدولة	الدرجة عام ٢٠١٩ /١٠٠
فنزويلا	١٦	نيوزيلندا	٨٧
اليمن	١٥	الدنمارك	٨٧
سوريا	١٣	فنلندا	٨٦
جنوب السودان	١٢	سويسرا	٨٥
الصومال	٩	سنغافورة	٨٥

Source : www.transparency.org

ويتضح بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١) أن هناك تقدماً ضئيلاً وذلك بالسيطرة على الفساد فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ معدل الدرجات لعام ٢٠١٨ نحو ٣٩ درجة ، وكان فى مقدمة الدول الإمارات العربية المتحدة ؛ حيث بلغت نحو ٧١ درجة ، تلتها دولة قطر بنحو ٦٢ درجة ، بينما هبطت سوريا واليمن بمؤشر المنطقة حيث جاءت سوريا فى الجزء الأدنى من المنطقة بنحو ١٣ درجة لعام ٢٠١٩ متراجعة ١٣ درجة منذ عام ٢٠١٢ (٢)، تلتها اليمن بنحو ١٥ درجة عام ٢٠١٩ ومتراجعة ٨ درجات عن نفس الفترة . ويبين الجدول رقم (١٠) ترتيب ودرجات الدول العربية فى مؤشرات الفساد .

(1) https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-middle-east-and-north-africa

(٢) راجع مؤشرات ٢٠١٢ وما قبلها ؛ محمد سعيد بسيوني ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١-٥٠٨.

جدول رقم (١٠)

ترتيب الدول العربية حسب تقرير الشفافية مقارنة بأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥-٢٠١٨-٢٠١٩

الترتيب عالميا				الدولة	الدرجة			
٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٩		٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٩
١٤٧ دولة	١٦٧ دولة	١٨٠ دولة	١٨٠ دولة					
١١٨	٨٨	١٠٥	١٠٦	مصر	٣٢	٣٦	٣٥	٣٥
٢٧	٢٣	٢٣	٢١	الإمارات	٦٨	٧٠	٧٠	٧١
٢٧	٢٢	٣٣	٣٠	قطر	٦٨	٧١	٦٢	٦٢
٦٦	٤٨	٥٨	٥١	السعودية	٤٤	٥٢	٤٩	٥٣
٦١	٦٠	٥٣	٦٢	عمان	٤٧	٤٥	٥٢	٥٢
٥٨	٤٥	٥٨	٦٠	الأردن	٤٨	٥٣	٤٩	٤٨
٧٥	٧٦	٧٣	٧٤	تونس	٤١	٣٨	٤٣	٤٣
٥٣	٥٠	٩٩	٧٧	البحرين	٥١	٥١	٣٦	٤٢
٨٨	٨٨	٧٣	٨٠	المغرب	٣٧	٣٦	٤٣	٤١
٦٦	٥٥	٧٨	٨٥	الكويت	٤٤	٤٩	٤١	٤٠
١٠٥	٨٨	١٠٥	١٠٦	الجزائر	٣٤	٣٦	٣٥	٣٥
٩٤	٩٨	١٢٤	١٢٦	جيبوتي	٣٦	٣٤	٣١	٣٠
١٢٨	١٢٣	١٣٨	١٣٧	لبنان	٣٠	٢٨	٢٨	٢٨
١٢٣	١١١	١٤٤	١٣٧	موريتانيا	٣١	٣١	٢٧	٢٨
١٣٣	١٣٦	١٤٤	١٥٣	جزر القمر	٢٨	٢٦	٢٧	٢٥
١٦٩	١٦١	١٦٨	١٦٢	العراق	١٨	١٦	١٨	٢٠
١٦٠	١٦١	١٧٠	١٦٨	ليبيا	٢١	١٦	١٧	١٨
١٧٣	١٦٥	١٧٢	١٧٣	السودان	١٣	١٢	١٦	١٦
١٥٦	١٥٤	١٧٦	١٧٧	اليمن	٢٣	١٨	١٤	١٥
١٤٤	١٥٤	١٧٨	١٧٨	سوريا	٢٦	١٨	١٣	١٣
١٧٤	١٦٧	١٨٠	١٨٠	الصومال	٨	٨	١٠	٩

Source : www.transparency.org

المبحث الخامس

آليات مواجهة الفساد المالي والإداري

إن أسباب الفساد متباينة ونتيجة لآثارها السلبية السابق ذكرها ، فإن وسائل مواجهته أيضاً كثيرة ومتباينة ، لأنها لابد وأن تتوافق مع أسباب وأنواع الفساد ومن أجل وجود آليات لمواجهة ظاهرة تفشي الفساد لابد من العمل على ما يلي [١]:

ايجاد معيار للقيم وبناء الإنسان والبعد الأخلاقي فى قطاعات الجهاز الإداري للدولة بالتركيز على العامل الديني لكافة الأديان ودعوته إلى مكافحة الفساد بكافة أشكاله ، وكذلك من خلال قانون الخدمة المدنية والمواثيق واللوائح المتعلقة بممارسة الوظيفة (مدونات السلوك الوظيفي) ، يتطلب ذلك ضرورة تطوير فهم عام مجتمعي لمعيار القيم على مستوى المجتمع ، بحيث يضع الأمانة فضيلة سامية ، ويضع الفساد رذيلة ، ويتم ذلك من مراحل التعليم وبواسطة وسائل الاعلام الوطنية .

تعزيز إجراءات الشفافية : وهي مجموعة النظم والإجراءات العملية لوضوح وعلنية الإجراءات لكل ما تقوم به المؤسسات وعلاقتها مع المواطنين .

تعزيز قيم النزاهة : من خلال منظومة القيم الأخلاقية المعنوية المتعلقة بالأمانة والصدق واللوائح المهنية .

نشر الوعي الثقافي بين المواطنين بقيم النزاهة والشفافية : حيث إن جهل المواطن بحقوقه يجعله فريسة للمرتشين لسرعة انجاز معاملاته ، ولمعالجة هذا الوضع لابد من نشر ثقافة الشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات وزيادة الوعي والدورات والندوات بين المواطنين لتعزيز تلك الثقافة ومعرفة حقوقهم وذلك لتقليل تفشي الفساد والحد منه.

---

(١) أسـار فخري عبد اللطيف ، أثر الأخلاقيات الوظيفية فى تقليل فرص الفساد الإداري فى الوظائف الحكومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧-٩ .

أنظر أيضاً : - محمد سعيد بسيوني، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٦-٤٧٠ .

http://web.worldbank.org
http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI
http://www.transparency.org

Jha, C. K. (2018). Financial Reforms and Corruption: Which Dimensions Matter?. International Review of Finance.

Choudhury, A. J., & Choudhury, B. (2019). Value Based Management Education: Corruption Issues and Indian Experience. International Journal of Research in Business Studies, 4(1), 212.

محاسبة ومساءلة موظفي الدولة : المحاسبة هي خضوع موظفي الدولة للمساءلة القانونية عن نتائج عملهم ، ومسؤوليتهم أمام الجهات المحاسبية عن كافة أعمالهم ، أما المساءلة فهي تقديم تقارير عن أعمال موظفى الدولة عن نتائج أعمالهم حتى يتم التأكد من أن أعمالهم تتفق وصحيح القانون لوظائفهم ، وهو ما يشكل أساساً لاكتسابهم الشرعية والدعم من المواطنين ، حيث إن ضعف عنصر المحاسبة والرقابة يؤدي إلى تفشي الفساد واساءة استعمال السلطة والعبث بالمال العام واستغلال المواطنين. وهنا يجب كشف وتحديد المنظومات الفاسدة والموظفين المنحرفين داخل الجهاز الحكومي من خلال الأجهزة الرقابية القادرة على تحديد وكشف الانحرافات والتحقيق معهم وفرض العقوبات الرادعة عليهم .

الحد من البيروقراطية والمعوقات الإدارية : إن تعقيد الاجراءات وكثرة معوقاتها وعدم تبسيطها من الأسباب الرئيسة لتفشي الفساد فى الجهاز الإداري للدولة ؛ لأنها تجبر المواطنين على دفع الرشاوي لسرعة انجاز معاملاتهم ، ولمعالجة هذا الأمر لابد من دراسة الأنظمة والقوانين وادخال تعديلات مناسبة عليها وإجراءات مبسطة وسريعة لإنجاز المعاملات .

تقويم السيئ ومكافأة المخلص النزيه : فى ظل تفشي الفساد فى الأجهزة الإدارية بالدولة يجب تقدير الموظف النزيه والأمين بالدعم والاحترام والترقية وتقديم الحوافز المناسبة له واعتباره قدوة حسنة ومثالاً يحتذى به للآخرين ليعدلوا سلوكهم المنحرف وتصرفاتهم الفاسدة .

تعديل مستويات الأجور والرواتب حسب الدرجات العلمية والاجتماعية : ان مستوى الأجور والرواتب المنخفضة يعد سبباً رئيساً لتفشي الفساد داخل الأجهزة الإدارية الحكومية ، وخصوصاً اذا كان لا يمكنه من توفير الحياة الكريمة للموظف ولأسرته لأن ذلك سيدفعه للبحث عن مصادر بديلة لمواجهة متطلبات وأعباء الحياة وزيادة دخله ، لذا لا بد من دراسة الأجور والرواتب وإجراء تعديلات على سلم أو درجات الرواتب بما يتناسب مع الدرجات العلمية ومستويات التضخم لمواجهة الأعباء المعيشية وتأمين حياة كريمة للموظف .

سيادة القانون والفصل بين السلطات : وذلك بخضوع جميع الأفراد سواسية أمام القانون وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف .

تعديل وتفعيل القوانين المتعلقة بالحد من الفساد : على كافة المستويات سواء المتعلقة بالقانون أو الجهات القائمة على تنفيذ القانون ، مثل قانون حماية المستهلك وقانون الكسب غير المشروع والاحتكار ، وقانون تداول المعلومات وغيره ، وكذلك تعديل قانون السلطات الرقابية بالدولة على غرار تعديل قانون الرقابة الإدارية ، وتشديد الأحكام المتعلقة بالرشوة والتزوير وسوء استغلال الوظيفة فى قانون العقوبات .

تطوير دور الرقابة للهيئات التشريعية والرقابية ومنظمات المجتمع المدني وذلك من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة ، وكذلك تفعيل أكبر لدور المؤسسات والجمعيات الأهلية .

تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة فى مؤسسات الدولة والتعسف فى استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية فى الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة .

أليات المكافحة عن طريق الحكومة الالكترونية : حيث إن الفصل بين الموظفين والمتعاملين يساعد علي الحد من تفشي الفساد والحد من أثاره السلبية. حيث إن انتشار تكنولوجيا المعلومات يحسم الكثير من المشكلات و تتقدم بذلك آليات خدمة المواطنين بكفاءة وفاعلية .

ضرورة تعديل قانون بعض الجهات الرقابية وإسناد أغلبها إلى هيئة مستقلة عليا أو رئاسة الجمهورية ، وذلك وفق الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

يبين الجهات الرقابية والجهة التابعة لها

م	الجهاز الرقابي	الجهة التابعة له
١	الجهاز المركزي للمحاسبات	رئاسة الجمهورية
٢	هيئة الرقابة الإدارية	رئاسة الجمهورية
٣	الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	رئاسة مجلس الوزراء
٤	هيئة الرقابة المالية الموحدة	رئاسة مجلس الوزراء
٥	هيئة النيابة الإدارية	وزارة العدل تبعية إدارية
٦	وحدة مكافحة غسل الأموال	وزارة العدل
٧	إدارة الكسب غير المشروع	وزارة العدل
٨	الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة	وزارة الداخلية
٩	الهيئة العامة للخدمات الحكومية	وزارة المالية
١٠	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	وزارة التجارة والصناعة
١١	جهاز حماية المستهلك	وزارة التجارة والصناعة
١٢	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك	وزارة الكهرباء

المصدر : من إعداد الباحث .

ضرورة تعديل القوانين الجنائية والإدارية والحاكمة لعمل الأجهزة الرقابية ، وذلك وفق الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

يبين القوانين الإدارية والجنائية والحاكمة لعمل الأجهزة الرقابية

القانون	ما يحتاج لتعديل
القوانين الإدارية	قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨.
	قانون الوظائف العامة القيادية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١
	قانون الخدمة المدنية بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته
القوانين الحاكمة لعمل الأجهزة الرقابية	القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، والذي انشئ بمقتضاه هيئة الرقابة المالية الموحدة القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ المنظم لعمل جهاز حماية المستهلك القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ المنظم لعمل جهاز تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ المنظم لعمل البنك المركزي. القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المنظم لعمل وحدة غسل الأموال بوزارة العدل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ المنظم لعمل جهاز تنظيم الاتصالات القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ المنظم لعمل الجهاز المركزي للمحاسبات : القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المنظم لعمل المراقب المالي. القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وتعديلاته. القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لمجلس الدولة وتعديلاته . القرار الجمهوري رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم عمل الهيئة العامة للخدمات الحكومية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المنظم لعمل جهاز المخابرات العامة . القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ المنظم لعمل هيئة الرقابة الإدارية القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المنظم لعمل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة والمنظم لعمل الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة . القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.
القوانين الجنائية	قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

المصدر : من إعداد الباحث .

النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج البحث :

أبرزت النتائج أن للفساد المالي الإداري آثارا سلبية على الاقتصاد ، وأن الأسباب والآثار إذا تم معالجتها سيكون لها التأثير الإيجابي على المجتمع ككل .

أوضحت النتائج أنه بالرغم من وجود استراتيجيات فى مصر لمكافحة الفساد ، إلا أنها لم تستند بعضها على مرتكزات فاعلة مما أصبح معوقاً عند التنفيذ .

بينت النتائج أن العناصر الأساسية لاستراتيجية الحد من الفساد تتمثل فى النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ، والرقابة وضبط التشريعات .

أظهرت التجارب الدولية الرائدة الأثر الإيجابي على الترتيب فى مؤشرات الدول فى تقرير مدركات الفساد من خلال الاستراتيجيات الفعالة .

ضرورة وضع آليات واستراتيجيات تتناسب مع بيئة المجتمع المصري .

ثانياً : توصيات البحث : تم استخلاص مجموعة من التوصيات مع توضيح الإجراءات والسياسات المتبعة كخطة عمل تنفيذية يمكن تلخيصها ، وذلك على النحو التالي :

م	التوصية	الإجراءات والسياسات التنفيذية
١	نشر الوعي الثقافي بين المواطنين	من خلال الجامعات والإعلام والهيئة العامة للاستعلامات وكل محافظة بدورات وندوات شهرية .
٢	التحول الرقمي نحو الأساليب التكنولوجية	بالفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة ومراقبة كافة مؤسسات الدولة بأجهزة متقدمة تشرف عليها جهات مكافحة الفساد .
٣	ايجاد معيار للقيم وبناء الإنسان والبعد الأخلاقي	دور الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية . وإصدار مدونة للسلوكيات والقيم المجتمعية .
٤	تعزيز إجراءات النزاهة والشفافية	بإجراءات معنوية تمس القيم ، ونظم عملية علنية .

٥	تعديل مستويات الأجور والرواتب	وتستند إلى الدرجات العلمية والأعباء الاجتماعية والكفاءة والأداء .
٦	تطوير دور الرقابة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني .	منح رؤساء مجالس إدارة الجمعيات ذات الصلة ضبطية قضائية للمخالفات التي بها تلبس وبشروط معينة .
٧	مشاركة المجتمع المدني فى تنفيذ والرقابة للموضوعات ذات الصلة بالفساد	بشرط الجمعيات المسجلة بوزارة التضامن
٨	التأكيد على أهمية الدراسات والأبحاث الخاصة بمكافحة الفساد	فرص أكثر للجامعات والمعاهد البحثية للتصدي للظاهرة وعرض نتائجها على الرأي العام .
٩	الحد من البيروقراطية الإدارية .	بمنح مزيد من السلطات لمكتب حل الأزمات بكل مؤسسة
١٠	تعديل قوانين الهيئات القائمة على تنفيذ مكافحة الفساد .	واسنادها لرئاسة الجمهورية على غرار تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية .
١١	تعديل وتفعيل القوانين ذات الصلة بمكافحة الفساد .	وذلك بالتنسيق والتوافق مع الدستور والقوانين ذات الصلة

خاتمة

تعد ظاهرة الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات والدول المتقدمة والنامية على حد سواء والتي تؤثر على كافة المجالات وخاصة الاقتصادية . ويهدف البحث إلى بيان الأسباب والآثار وانواع الفساد ومحاولة إيجاد استراتيجية للحد منه ، وحيث إن مصر وضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها حتى عام ٢٠٢٢ ، ويحاول البحث دراسة واقع الفساد ومؤشرات مدركات الفساد الدولية فى ضوء التجارب الدولية وذلك لاستخلاص الدروس والعبر التي يمكن الاستفادة بها فى الخطط والاستراتيجيات القادمة ، وقد تمثلت أهم النتائج فى أن للفساد المالي الإداري آثارا سلبية على الاقتصاد ، كما أنه بالرغم من وجود استراتيجيات فى مصر لمكافحة الفساد ، إلا أنها لم تستند بعضها على مرتكزات فاعلة مما أصبح معوقاً عند التنفيذ ، كما أظهرت ضرورة وضع آليات واستراتيجيات تتناسب مع بيئة المجتمع المصري . وبناءً على ذلك ، أوصى الباحث بضرورة تحسين الأهداف الاستراتيجية لتتناسب مع التحديات التي تواجهها مصر ، ومحاولة تعديل التشريعات الجنائية والإدارية والحاكمة للحد من الفساد ، ووجود إرادة شعبية وسياسية حقيقة وتكاتف كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة بالحد من تلك الظاهرة ، وضرورة تعديل قوانين الجهات القائمة على تنفيذ مكافحة الفساد .

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

الرسائل العلمية:-

١. فارس السبيعي ، دور الشفافية والمساءلة فى الحد من الفساد الإداري فى القطاعات الحكومية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠١٠

الكتب والندوات :-

المعجم الوجيز

١. حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة ، منهج نظري وعملي، دار النهضة العربية ،القاهرة، ٢٠١١

٢. طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، ٢٠١٠، ص٣٥٢.

٣. عبد الناصر حسبو السيد ،التداعيات الاقتصادية للفساد المالي والاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠١١ .

٤. محمود عبد الفضيل ، الفساد و الحكم فى البلاد العربية، الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع المعهد السويدي ، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

الدوريات :-

١. إبراهيم محمد إبراهيم التمساحي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الجنائية للمشرع المصري فى مكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون العقوبات المصري ، ص ١٩٣ - ٢٢٣.

٢. أحمد سعيد العيسوي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، الآثار الاقتصادية للفساد ، ص ٢٢٩ – ٢٦٦

٣. أحمد مصطفى محمد معبد ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص،٢٠١٦،الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، ص ص٩٢ - ١٣٦.

٤. أسّـار فخري عبد اللطيف ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد الرابع ، ٢٠٠٦ ، أثر الأخلاقيات الوظيفية فى تقليل فرص الفساد الإداري فى الوظائف الحكومية ، ص ١-٢٢ .

٥. أشرف توفيق شمس الدين ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الوقائية لمكافحة جرائم الفساد بين المعايير الدولية ونصوص القانون المصري ، ص ١٣٨ – ١٩٢.

٦. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨. ٢٠١٩- ٢٠٢٢

٧. أمل محمد حمزة عبد المعطي ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، قوانين تداول المعلومات ومكافحة الفساد : دراسة مقارنة ، ص ٣٤٦ – ٣٧٥.

٨. ايمان صالح عبد الفتاح ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة بورسعيد ، العدد الثاني ، ٢٠١٠م ، تأثير الحوكمة على الفساد الإداري – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، ص ١٩٢-٢٢٢ .

٩. ايمان صالح عبد الفتاح ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ببور سعيد - جامعة قناة السويس ، العدد الأول ، ٢٠٠٩م ، أثر إدراك الفرد للدعم التنظيمي كمتغير وسيط على العلاقة بين العدالة التنظيمية وانتشار الفساد الإداري – دراسة ميدانية على هيئة ميناء بورسعيد، ص ١٦٤-١٩٥ .

١٠. بشير مصطفى ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة ١٣، العدد ٣٦، ٢٠٠٦،الفساد الاقتصادي ،ص ١٢٥-١٤٥.

١١. تقرير منظمة الشفافية الدولية . ٢٠١٩

١٢. ثروت عبد الصمد محمود ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، السياسة الجنائية لمكافحة الفساد فى جرائم الإنفاق العام ، ص ٣٢١ – ٣٤٢.

١٣. حسين محمد مصلح ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ،٢٠١٦ ، الإطار القانوني لمكافحة الفساد ، ص ٣٩٧ – ٤٣٢.

١٤. دهيمي جابر ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، ٢٠١٢، دور آليات الحوكمة فى الحد من الفساد المالي والإداري ، ص ١-٤٠.

١٥. رشا فاروق أيوب ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦، جرائم الفساد السياسي – جريمة الرشوة كأحد صور جرائم الفساد السياسي والإداري فى التشريع المصري، ص ٣٧٧ – ٣٩٦.

١٦. رضا عبد الحليم عبد المجيد ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات ، ص ٣ – ٣٥.

١٧. رعد عبدالله الطائي ، المجلة الاقتصادية ، كلية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، المؤتمر العلمي السادس، تحليل العوامل المؤثرة فى الفساد وصياغة استراتيجية وطنية لمكافحته فى الجهاز الإداري الحكومي فى العراق ، عدد خاص ، ٢٠١٥. ص ٧٥-١٠٢.

١٨. سامية بعيسي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، دور ثقافة التطوير الذاتي للموظفين فى تطويق الفساد الإداري – مدخل التحلي بأخلاقيات العمل ، ص ٢٠٢-٢٢٨ .

١٩. سمر عادل حسين ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية فى مكافحته ، ص ١٢٠- ١٥١ .

٢٠. شيماء عادل فاضل ، على طارق جاسم ، مجلة الدنانير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، العدد ١٢ ، ٢٠١٨، دور مؤسسات المجتمع المدني فى العراق فى مكافحة الفساد المالي والإداري ، ص ١١٢-١٥٠ .

٢١. عادل بن احمد الشلقان ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد ٢٥ العددان ١،٢، ٢٠٠٣ ، الفساد الإداري فى المؤسسات العامة والمشكلة و الحل ، ص ٣٣٣ - ٣٦٦ .

٢٢. عادل محمد عبد الرحمن، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٣، العدد ٥٠٢، مصر ،٢٠١١، الفساد الإداري ، دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، ص ص٣٦٢-٣٩٩.

٢٣. عبد الله بن عبد الكريم السالم ، مجلة البحوث الإدارية، مج ٢٨، العدد ٩٠ ، مصر، ٢٠١٠، نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري فى المنظمات العامة، ص ١٤-٥٣ .

٢٤. عبد الرازق خليل ، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة فى الاقتصاد الإسلامي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الأغواط ، ٢٠١٢ ، معالجة الفساد الإداري والمالي بين أسس الاقتصاد الإسلامي والحكم الراشد – دراسة تحليلية من منظور التنمية المستدامة ، ص ٣٠٤- ٣٢٤

٢٥. عياد محمد علي باش، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: ٥، العدد: ٣، ٢٠٠٢، الفساد الحكومي فى الدول النامية، ص ٢٠٣-٢٤٤.

٢٦. عمر شريف ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، التدقيق وتحديات الفساد المالي، ص ٤١-٦٧ .

٢٧. فاطمة إبراهيم خلف ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، العراق، ٢٠١١ السياسية المالية والفساد الإداري والمالي ، دراسة تطبيقية فى مصر المدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨، ص ١١١-١٤٤ .

٢٨. محمد سعيد بسيوني ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ،السنة ٦،عدد خاص،٢٠١٦،تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،ص ص٣٦– ٧٠.

٢٩. محمد سعيد بسيوني ، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد ١٠٤، العدد ٥١١، ، ٢٠١٣، تأثير الفساد فى الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ص ٤٥١-٥٠٨.

٣٠. محمد منصور حسن ، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة بنها ، السنة السادسة ، عدد خاص ، ٢٠١٦ ، ذاتية الشريعة الإسلامية فى الوقاية من الفساد الإداري ، ص ٧١ – ٩٠.

٣١. محمد نصر الدين القطري ، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٤، العدد ٥٠٨، مصر،٢٠١١ ، الحماية الجنائية من الفساد ، ص ٨٣-١٨٤.

٣٢. مفتاح صالح ، معاني فريدة ، الملتقى الوطني حول : حركة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، ٦-٧ مايو ٢٠١٢ ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه ،ص ١-٢١.

٣٣. مفيد دنون يونس ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ،العدد ١٠١، المجلد٣٢، العراق، ٢٠١٠، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ، ص ص٢٤٥-٢٧٧ .

٣٤. ناصر خليفة عبد المولى سعيد ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد ١١، العدد٣٣، مصر، ٢٠٠٧، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فى مكافحة الفساد الإداري فى الجمهورية اليمنية، ص ٤٤٥-٤٧٤.

٣٥. وليد بن تركي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات فى التقليل من الفساد المالي والإداري ، ص ١-٢٨

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Aguilar, M., Gill, J., & Pino, L. (2000). Preventing fraud and corruption in World Bank projects. A Guide for Staff. Washington, DC: World Bank.
2. Chen, M., Jeon, B. N., Wang, R., & Wu, J. (2015). Corruption and bank risk-taking: Evidence from emerging economies. Emerging Markets Review, 24, 122-148.
3. Choudhury, A. J., & Choudhury, B. (2019). Value Based Management Education: Corruption Issues and Indian Experience. International Journal of Research in Business Studies, 4(1), 203-214.
4. Corruption Influences Its Amount and Allocation, IMF, Staff Papers, Vol. 9, No. 2 To 10, 2015.
5. Edirisuriya, P. (2017). Financial Deepening, Economic Growth and Corruption: The Case of Islamic Banking. Review of Economics & Finance, 8, 1-16.
6. Gupta, A. (2017). Changing forms of corruption in India. Modern Asian Studies, 51(6), 1862-1890.
7. Jha, C. K. (2018). Financial Reforms and Corruption: Which Dimensions Matter?. International Review of Finance.
8. Jha, C. K. (2019). Financial reforms and corruption: Evidence using GMM estimation. International Review of Economics & Finance, 62, 66-78.
9. Levi, M. et al. (2007). The corruption of politics and the politics of corruption, Oxford: Black well publication,
10. Mauro , p., (2009) Corruption and growth, quarterly 6 journal of CCOYOri, O. 110, No. 3, August, p. 681 .
11. Park, J. (2012). Corruption, soundness of the banking sector, and economic growth: A cross-country study. Journal of international money and Finance, 31(5), 907-929.
12. Song, C. Q., Chang, C. P., & Gong, Q. (2020). Economic growth, corruption, and financial development: Global evidence. Economic Modelling.
13. Susan Rose Ackerman (2006): International Hand Book on the Economics of Corruption", Edward El-Gar Publishing Limited, U.S.A.
14. Tanzy V.& Hamid,D.,(2014). Corruption public investment and growth, IMF, working paper.

15. Toader, T., Onofrei, M., Popescu, A. I., & Andrieș, A. M. (2018). Corruption and banking stability: Evidence from emerging economies. Emerging Markets Finance and Trade, 54(3), 591-617.

16. Van Vu, H., Tran, T. Q., Van Nguyen, T., & Lim, S. (2018). Corruption, types of corruption and firm financial performance: New evidence from a transitional economy. Journal of Business Ethics, 148(4), 847-858.

17. World Bank: Helping countries combal corruption: the Role of the world bank, Washington Dc: the World Bank, 2014

18. Youngdahl, J. (2017). Corruption in Finance–The role of the investment consulting and the financial auditing industries. The handbook of business corruption: cross-sectoral experiences, 279-304.

ثالثاً : مواقع الإنترنت :-

/www.IMF.org/external/np/gud/eng

http://app.cpib.gov

http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI

http://humandevelopment.bu.edu

-http://samvak.tripod.com/corruption.html

http://usinfo.state.gov

http://web.worldbank.org

http://www.ad.gov.eg/Ar/GovernanaceDetails.aspx?subject_id=1054

http://www.developmentgateway.com

http://www.tiindia.in/data

http://www.transparency.org

http:/web.worldbank.org

https://tradingeconomics.com/china/corruption-index

https://tradingeconomics.com/egypt/corruption-index

https://tradingeconomics.com/india/corruption-index

https://tradingeconomics.com/united-states/corruption-index

https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019

The repercussions of financial and administrative corruption on the Egyptian economy In the framework international experiences and indicators of Transparency International

Dr. Islam Mahmed Mahmed Shaheen.

Assistant Professor of Economics , Higher Institute for Computers, Information and Management Technology – Tanta

Abstract :

The phenomenon of corruption is one of the biggest challenges facing governments, developed and developing countries alike, and that affects all magazines, especially economic ones. The research aims to explain the causes, effects and types of corruption and try to find a strategy to reduce it, and since Egypt developed a national strategy to combat corruption in its two phases until 2022, the research attempted to study this reality of corruption and indicators of international corruption perceptions in the light of international experiences in order to draw lessons and lessons that can be learned from In the next plans and strategies, and accordingly, the researcher recommended the necessity of improving the strategic goals to suit the challenges facing Egypt, and trying to amend criminal, administrative and ruling legislation to reduce corruption, and the existence of a real popular and political will and the solidarity of all state and private institutions of the state to reduce that phenomenon, and the need to amend Laws of agencies responsible for implementing anti-corruption.

Key Terms: corruption - financial corruption - administrative corruption.